

Distr.: General
8 April 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٥

٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤ - ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥

البند ٥ (ج) من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهة من القائم بالأعمال
بالنيابة في البعثة الدائمة للفلبين لدى الأمم المتحدة إلى رئيس المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

يشرفني أن أحيل إليكم طيه التقرير الوطني للفلبين عن التقدم المحرز نحو تحقيق
الأهداف المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، الذي أُعدَّ للاستعراض
الوزاري السنوي المقرر إجراؤه خلال الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي
والاجتماعي لعام ٢٠١٥ (انظر المرفق).

أكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق المجلس
الاقتصادي والاجتماعي في إطار البند ٥ (ج) من جدول الأعمال.

(توقيع) جوليو ك. ديري
القائم بالأعمال بالنيابة



رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهة من القائم بالأعمال بالنيابة في
البعثة الدائمة للفلبين لدى الأمم المتحدة إلى رئيس المجلس الاقتصادي
والاجتماعي

التقرير الوطني للفلبين عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً، بما في
ذلك الأهداف الإنمائية للألفية

موجز

يشمل هذا التقرير الوطني الإنجازات والتحديات والعبء المستخلصة وأفضل
الممارسات المرتبطة بأداء الفلبين في ما يتعلق بالتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية
للألفية، والتوصيات المقدمة استناداً إلى ذلك الأداء. وقد أُعدَّ التقرير بعد إجراء مشاورات
مع الوكالات الحكومية والأوساط الأكاديمية ومؤسسات الأبحاث ومنظمات المجتمع المدني
وفريق الأمم المتحدة القطري.

ويبين هذا التقرير أن هدف خفض نسبة السكان الذين لا يحصلون على خدمات
الصرف الصحي الأساسية إلى النصف قد تحقق بالفعل. وأن الفلبين هي أيضاً على المسار
الصحيح لجهة بلوغ الغايات التالية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية: (أ) توفير التعليم
الابتدائي للجميع؛ (ب) توفير فرص التعليم للفتيات؛ (ج) خفض وفيات الرضع والأطفال
دون سن الخامسة؛ (د) وقف انتشار الملاريا؛ (هـ) زيادة الكشف عن حالات السل
ومعدلات الشفاء؛ (و) زيادة نسبة الأسر المعيشية التي تحصل على مياه الشرب المأمونة.

ومن ناحية أخرى، لا تزال الفلبين متأخرة في المجالات التالية: (أ) الفقر؛
(ب) التعليم الابتدائي، من حيث معدل إتمام التحصيل الدراسي؛ (ج) المساواة بين الجنسين،
في ما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية، وكون الفتيان في وضع غير مؤات من حيث
الحصول على التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية؛ (د) الوفيات النفاسية؛ (هـ) الحصول
على الرعاية الصحية الإنجابية؛ و (و) فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ومن المحتمل خفض معدل الفقر بنسبة النصف في عام ٢٠١٥. ويرجَّح أن تتمكن
الفلبين أيضاً من تحقيق هدفها في حصول الجميع على التعليم الابتدائي نظراً لتخصيص مزيد
من الموارد لقطاع التعليم بهدف إنجاز العمل المتراكم في ما يتعلق بغرف التدريس
والمدرسين والكتب.

وفي ما يتعلق بالشؤون الجنسانية، فإن الفتيان هم في وضع غير مؤات من حيث
المشاركة في التعليم الابتدائي والثانوي (كما ورد أعلاه مباشرة)، ومعدل استمرار

المجموعات، ومعدل إتمام الدراسة. ويبين التقرير أيضاً أن عدد الإناث الملتحقات بالتعليم العالي هو أعلى من مثيله لدى الذكور، وأن ثمة تفاوتاً كبيراً لجهة الإلمام الوظيفي بالقراءة والكتابة بين الذكور والإناث، لصالح الأخيرين.

وبالنسبة إلى الصحة، انخفضت كثيراً معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة ومن المرجح بلوغ الغايات بحلول عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فإن الزيادة في معدل الوفيات النفاسية تشير إلى أن الاحتمال ضعيف في بلوغ هدف تسجيل ٥٢ حالة وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ من المواليد الأحياء. كما تحسنت معدلات الاعتلال والوفيات المرتبطة بالمalaria، إذ زاد عدد المقاطعات المعلنة عنها خاليةً من malaria إلى ٢٧ في عام ٢٠١٢ بعدما كانت ١٣ فقط في عام ٢٠٠٤. وعلى غرار ذلك، انخفضت إلى حد كبير معدلات الإصابة الرئيسية للاعتلال والوفيات في البلد. ومن ناحية أخرى، فإن عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية أخذ بالتزايد، وإن كان انتشاره ما زال أقل من ١ في المائة.

وتحققت الإنجازات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية بفضل الترتيبات المؤسسية المحددة بوضوح؛ والسياسات الداعمة في مجالات التخطيط الإنمائي، وبرمجة الاستثمار، واتباع المقاربة المحلية، والتمويل، وآليات الرصد؛ والبرامج والمشاريع الداعمة للأهداف (كبرنامج التحويل النقدي المشروط، سواعد كايبيت - بيسيف ضد الفقر (KALAHI-CIDSS) - التقديم المتكامل والشامل للخدمات الاجتماعية، والرعاية الصحية الشاملة للجميع، وبرنامج الحضانة إلى ١٢ K to 12)؛ والمشاركة الفعالة من جانب الجهات المعنية المختلفة.

ومع ذلك، فدون بلوغ هذه الغايات سياسات متضاربة ومتداخلة؛ وضعف في التنفيذ والرصد على الصعيد المحلي؛ وبطء في التقدم المحرز نحو تحقيق النمو الشامل للجميع؛ وأوجه تفاوت بين المناطق الريفية والمُدنية؛ وقيود في البيانات؛ وخدمات طبيعية وأخرى من صنع الإنسان.

وفي سياق استعدادات المجتمع العالمي للانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، بلورت الفلبين رؤيةً شاملةً للتنمية المستدامة تجسدت في جملة "عيش جميع الفلبينيين في رخاء وسلام وعدالة وكرامة". ويرتكز إطار التنمية المستدامة المقترح على ثلاثة أهداف إنمائية وطنية مستقاة من الركائز المتأزرة للتنمية المستدامة وهي: النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاستقرار البيئي. ويهدف هذا الإطار إلى إدراج الهواجس البيئية والاجتماعية والاقتصادية في جميع مستويات عمليات التخطيط والتنفيذ من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية وتحسين مستويات المعيشة وحماية البيئة والموارد الطبيعية، بما يضمن تحقيق مستقبل منصف ومزدهر وآمن لجميع الفلبينيين.

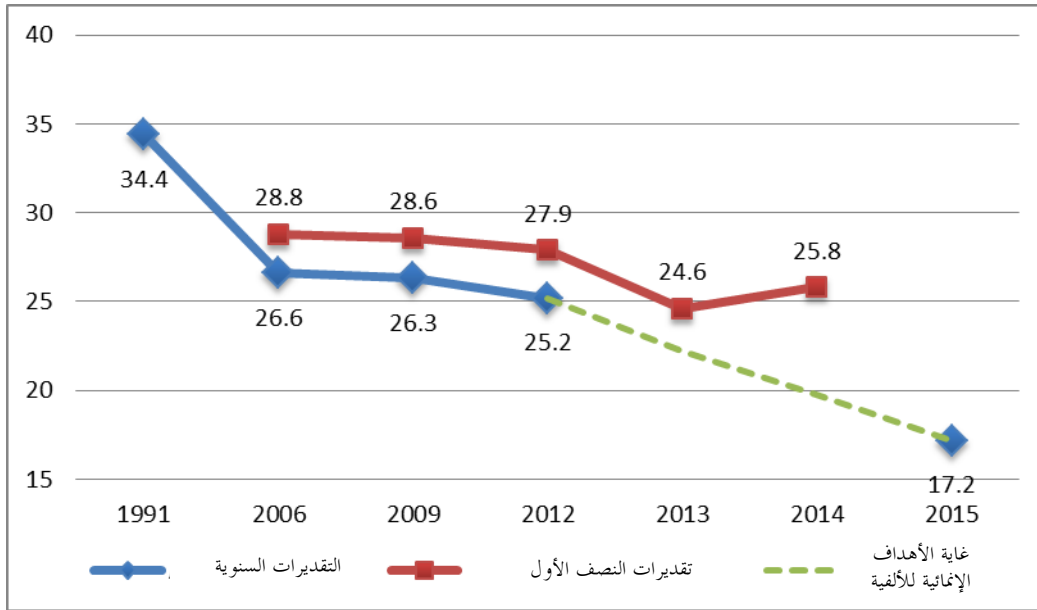
أولا - تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية
ألف - وتيرة التقدم المحرز

١ - الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع

١ - غاية الأهداف الإنمائية للألفية هي تقليص معدلات انتشار الفقر بين السكان إلى ١٧,٢ في المائة. وبين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٢، سُجل انخفاض طفيف في المعدل السنوي لانتشار الفقر على النحو الوارد في الشكل الأول بالخط الأزرق. ووفقا للتقديرات المستقاة من النصف الأول (بالخط الأحمر)، ورغم انخفاض انتشار الفقر بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٤، سُجلت زيادة بنسبة ١,٢ في المائة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. ويعزى ذلك إلى الزيادة في الأسعار للمستهلك في العام السابق وأثر الإعصار الكبير يولاندا (المعروف دوليا باسم هايان).

الشكل الأول

انتشار الفقر بين السكان، ١٩٩١-٢٠١٤ (بالنسبة المئوية)



المصدر: هيئة الإحصاءات في الفلبين.

٢ - استنادا إلى أحدث التقديرات السنوية في عام ٢٠٠٩، سجل انتشار الفقر بين صيادي السمك أعلى نسبة بين تسعة قطاعات أساسية في الفلبين، إذ بلغ ٤١,٤ في المائة وهو المستوى نفسه المسجل عام ٢٠٠٦، يليهم المزارعون والأطفال (بنسبة ٣٦,٧ في المائة

و ٣٥,١ في المائة، على التوالي). وبين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩، زاد معدل انتشار الفقر في أربعة قطاعات أساسية: الشباب والمهاجرون، وعمال القطاع الرسمي، بزيادة بلغت ١,٠ في المائة لكل منهما؛ والأطفال والمقيمون في المدن، بزيادة ٠,٣ في المائة لكل منهما.

٣ - وبين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٤، ظلت نسبة العمالة إلى عدد السكان على حالها، متراوحةً بين ٥٩ و ٦٠ في المائة. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى عدم التمكن من إيجاد حل لعدم تطابق المهارات، والعمالة المتدنية الجودة، وانعدام فرص العمل.

٤ - وانخفضت نسبة انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون الخامسة من ٢٠,٢ في المائة عام ٢٠١١ إلى ١٩,٩ في المائة عام ٢٠١٣. ومع ذلك، يعاني نحو طفل واحد من كل أربعة أطفال من سوء التغذية في خمس مناطق هي منطقة منداناو المسلمة المتمتعة بالإدارة الذاتية (٢٦,٢ في المائة) وفيساياس الشرقية (٢٥,٧ في المائة)؛ بيكول (٢٥,٣ في المائة) وشبه جزيرة زامبوانغا (٢٥,٢ في المائة) وسوكسكسارغن (٢٥,١ في المائة).

٢ - الهدف ٢: توفير التعليم الابتدائي للجميع

٥ - شهدت نسبة الحصول على التعليم الابتدائي في الفلبين تحسناً في السنوات الأخيرة، إذ بلغ مجموع التلاميذ المسجلين ١٤,٥ ملايين تلميذ في العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣، نحو ٩١ في المائة منهم في المدارس العامة، بفضل سياسة الدولة الهادفة إلى توفير التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي. وبعد انخفاض حاد بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٦، شهد المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس الابتدائية، وهو مؤشر رئيسي لتوفير التعليم الابتدائي للجميع، تحسناً مطرداً من نسبة منخفضة بلغت ٨٣,٢ في المائة في العام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٩٥,٢ في المائة في العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣.

٦ - ورغم هذا التحسن، لا يزال تعزيز الكفاءة الداخلية في التعليم الابتدائي يشكل تحدياً كبيراً، على نحو ما يبينه معدل استمرار المجموعات ومعدل الإنجاز. ومع ذلك، ما برح هذان المعدلان يشهدان تحسناً عاماً منذ العام الدراسي ١٩٩١-١٩٩٢، وإن اتسم هذا التحسن بالتقلب. ويُتوقع أن تؤدي التطورات الأخيرة والإصلاحات الحيوية لقطاع التعليم الأساسي في الفلبين إلى المضي في تحقيق غاية التعليم في الأهداف الإنمائية للألفية في الأجل الطويل.

٣ - الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٧ - ظلت بشكل مستمر نسبة الفتيات أعلى من نسبة الفتيان في ما يتعلق بمستوى الالتحاق بالمدرسة في مرحلة التعليم الابتدائي بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠١١، وفي المرحلة

الثانوية بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠١٢. واستنادا إلى بيانات الفترة ١٩٩٦-٢٠١٢، سجلت الفتيات أيضا معدل استمرار مجموعات أعلى ومعدلات أعلى في إتمام الدراسة مقارنة بالفتيان، ما يشير إلى أن احتمال بقاء الفتيات في المدرسة وإنهاء تعليمهن المدرسي هو أعلى من مثيله لدى الفتيان. وعلاوة على ذلك، تظهر البيانات المستقاة من السنة الدراسية ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى السنة الدراسية ٢٠١١-٢٠١٢ بشكل مطرد أن عدد الإناث الملتحقات بالتعليم العالي هو أعلى من مثيله لدى الذكور.

٨ - ورغم وجود تفاوت أقل بين الذكور والإناث من حيث الإلمام بالقراءة والكتابة الأساسية، إذ لم يكن معدل محو الأمية لدى الإناث أعلى إلا بنسبة واحد في المائة فقط من مثيله لدى الذكور في عام ٢٠٠٨، فقد كان التفاوت كبيرا بين الفئتين في مجال محو الأمية الوظيفية لصالح الإناث.

٩ - وأخذت المرأة تؤدي دورا أبرز بشكل واضح في الحياة السياسية، إذ سُجلت زيادة مطردة في عدد المنتخبات لشغل المقاعد التشريعية ومناصب الحكم المحلي. ورغم هذه التطورات الإيجابية، تُظهر البيانات أن الرجال ما زالوا مهيمنين على المناصب الانتخابية. وفي بعض الحالات، يأتي انتخاب بعض النساء امتدادا لانتخاب الرجل، كالزوجات أو البنات أو الأمهات.

٤ - الهدف ٤: خفض معدل وفيات الأطفال

١٠ - لا تزال غايات بلوغ معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة قابلة للتحقيق بنهاية عام ٢٠١٥. فقد واصل عدد وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة انخفاضه بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٣. ولكل ١ ٠٠٠ مولود حي، انخفض عدد وفيات الرضع من ٢٤ في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٣ في عام ٢٠١٣، في حين انخفض عدد وفيات الأطفال دون الخامسة من ٣٢ في الألف في عام ٢٠٠٦ إلى ٣١ في الألف في عام ٢٠١٣.

١١ - وبين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١١، فاق عدد وفيات الأطفال الذكور الرضع في المناطق الريفية مثيله لدى الإناث وفي المدن. ولا تزال سبل الوصول إلى المرافق والخدمات تشكل مشكلة في تحقيق هذا الهدف، إذ لا تزال المناطق النائية تواجه صعوبة في الوصول إلى الخدمات الصحية المناسبة للأطفال.

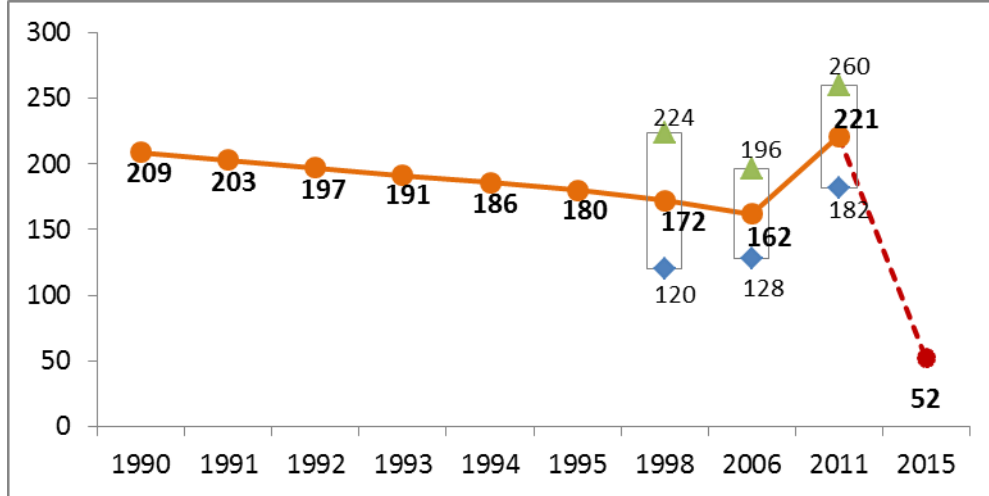
٥ - الهدف ٥: تحسين صحة الأم

١٢ - انخفض معدل الوفيات النفاسية لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء من ٢٠٩ في عام ١٩٩٠ إلى ١٧٢ في عام ١٩٩٨ إلى ١٦٢ في عام ٢٠٠٦. بيد أنه ارتفع إلى ٢٢١ في

عام ٢٠١١. ومع أن الفرق بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١ قد لا يكون ذا دلالة إحصائية (انظر الشكل الثاني)، فإن الملاحظة السابقة لا تزال صالحة بأن البلد ليس على سكة تحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية.

الشكل الثاني

معدل الوفيات النفاسية، ١٩٩٠-٢٠١٥



المصادر: المجلس الوطني للتنسيق الإحصائي (١٩٩٥-١٩٩٠)؛ المسوح الديمغرافية الوطنية، والمسوح الديمغرافية والصحية الوطنية، ومسوح تنظيم الأسرة، ومسوح صحة الأسرة، وهيئة الإحصاءات في الفلبين - مكتب الإحصاءات الوطني (١٩٩٨-٢٠١١).

١٣ - من غير المرجح تحقيق غاية وصول الجميع إلى خدمات الصحة الإنجابية، على نحو ما هي محددة وفق معدل انتشار وسائل منع الحمل بين المتزوجات حالياً (تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ سنة)، الذي زاد من ٤٨,٩ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٥٥,١ في المائة في عام ٢٠١٣. وهذا المعدل هو أبعد ما يكون عن غاية هذا الهدف الإنمائي للألفية التي تبلغ ٦٣ في المائة، مما يشير إلى انخفاض احتمال بلوغه. وعليه، فإن التعجيل في تطبيق قانون الأمومة والأبوة المسؤولتين والصحة الإنجابية أمر حيوي لا من أجل تحسين الأداء في تحقيق غايات الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية أهداف وحسب، بل أيضاً من أجل تمكين المرأة لاتخاذ خيارات مستنيرة.

٦ - الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

١٤ - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: زاد عدد الإصابات الجديدة بهذا الفيروس وتفشى بسرعة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وحده أفيد عن ٥٠٩ حالات لأشخاص

إيجابي المصل بالفيروس، وهو رقم أعلى بنسبة ٤٢ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وبين عامي ١٩٨٤ و ٢٠١٤، أفيد عن ٢٠٤٩ حالة إصابة بالإيدز، ١٧٤٤ فردا من المصابين (٨٥ في المائة) هم من الذكور. وفي نسبة ٩٦ في المائة من الحالات (١٩٦٧)، أصيب الأشخاص بهذا المرض عن طريق الاتصال الجنسي، بينهم ٨٩٠ شخصا عن طريق الاتصال مع أشخاص من الجنس نفسه، و ٦٥٧ عن طريق الاتصال بأشخاص من الجنس الآخر، و ٤٢٠ عن طريق الاتصال بأشخاص من الجنسين. وتتراوح أعمار المصابين به بين السنة الواحدة و ٨١ سنة (بمعدل متوسط يبلغ ٣٢ سنة).

١٥ - الملاريا: لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان سُجل انخفاض في معدل الإصابة بالملاريا، من ١٢٣ حالة في عام ١٩٩٠ إلى ٧,٩ حالات في عام ٢٠١٣، وكذلك في معدل الوفاة بسبب الملاريا من ١,٥ حالات وفاة في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٠١ حالة في عام ٢٠١٣. وأعلن عن خلو ما مجموعه ٢٧ مقاطعة من الملاريا في عام ٢٠١٢، بعدما كانت ١٣ مقاطعة فقط خالية منه في عام ٢٠٠٤.

١٦ - السل: لا يزال في طليعة أسباب المرض والوفاة في البلد. فلكل ١٠٠٠٠٠ من السكان، زاد معدل الانتشار من ٣٩٣ حالة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٣٨ في عام ٢٠١٣. ومن جهة أخرى، انخفض معدل الوفيات جراء السل من ٥٨ حالة وفاة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٧ وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان في عام ٢٠١٣.

٧ - الهدف ٧: كفاءة الاستدامة البيئية

١٧ - الغطاء الحرجي: تقلص الغطاء الحرجي من نسبة ٢٣,٩ في المائة (٥٦٠ ١٦٢ ٧ هكتارا) من مجموع مساحة اليابسة في البلد في عام ٢٠٠٣ إلى نسبة ٢٢,٨ في المائة (٦٨٣٩ ٧١٨ هكتارا) في عام ٢٠١٠. ويمكن أن يعزى ذلك إلى معدل استهلاك المنتجات الحرجية (مثلا من خلال الزراعة المتنقلة، وصناعة الفحم، وأنشطة قطع الأشجار)، التي تجاوزت بكثير معدل إعادة التحريج في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٠.

١٨ - جودة الهواء: عندما صدقت الفلبين في عام ١٩٩١ على بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، التزم البلد بالإلغاء التدريجي لاستيراد مركبات الكلوروفلوروكربون واستهلاكها في جميع القطاعات. ونظراً لأن الفلبين ليست بلدا منتجا أو مصدرا لمركبات الكلوروفلوروكربون أو أي مواد أخرى مستنفدة لطبقة الأوزون، فإن الامتثال للمعاهدة يتحقق من خلال خفض التدريجي للاستيراد. ويمكن أن يعزى الأداء المتميز في خفض استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون إلى عدد القواعد التنظيمية

والسياسات الرامية إلى تحسين جودة الهواء في البلد، بما في ذلك قانون الهواء النقي، الذي سُنَّ في عام ١٩٩٩.

١٩ - التنوع البيولوجي: لا يزال التوسع مستمرا أيضاً في عدد المناطق المصنفة محميات (أي المنتزهات الطبيعية، والمناظر الطبيعية البرية/البحرية المحمية، والآثار/المعالم الطبيعية، ومحميات الموارد، ومحميات الأحياء البحرية، والمناطق الأحيائية الطبيعية، والمحميات البحرية)، من ١٤٣ منطقة محمية برية، تغطي ٢,٤٩ مليون هكتار (٨,٥ في المائة من مجموع مساحة البلد)، في عام ١٩٩٠، إلى ١٧٠ منطقة تغطي ٤,٠٧ ملايين هكتار (١٣,٦ في المائة من مجموع مساحة البلد) في عام ٢٠١٤.

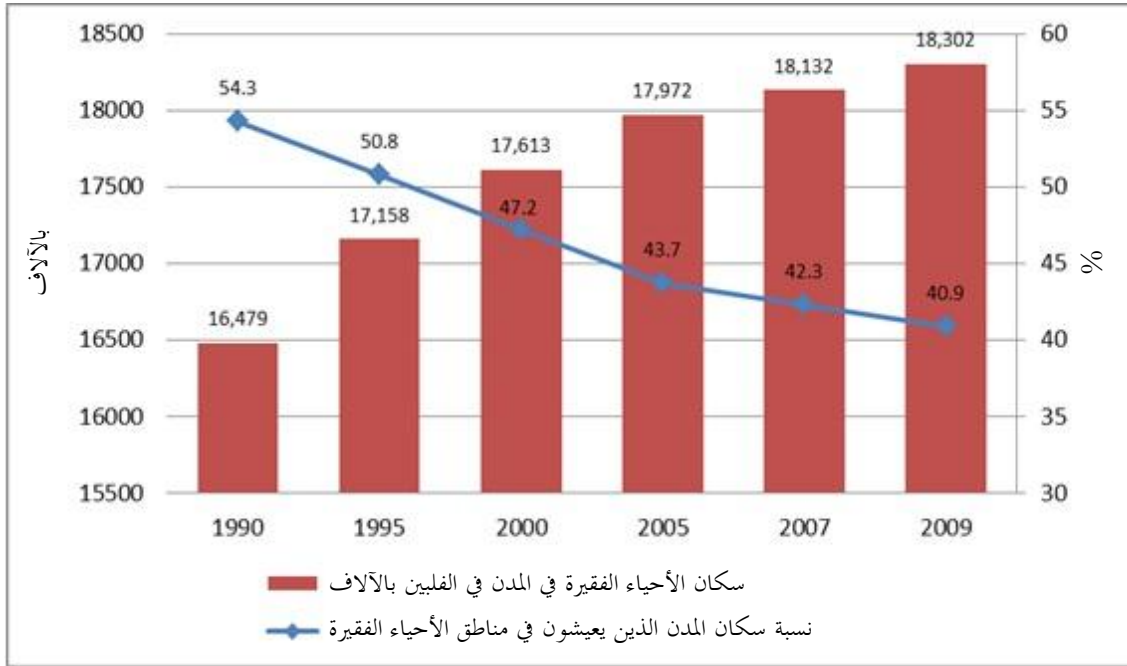
٢٠ - الحق في الحصول على مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي: زادت نسبة الأسر التي يمكنها الحصول على إمدادات مياه الشرب الآمنة بصورة متسقة، من ٧٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٨٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٣، بما يوضح ارتفاع احتمال بلوغ غاية ٨٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٥ في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. كذلك، فإن عدد الأشخاص الذين يمكنهم استخدام المراحيض الصحية^(١) زاد بصورة كبيرة من ٦٧,٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٩٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٣، وهي نسبة أعلى بالفعل من نسبة ٨٣,٨ في المائة المستهدفة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

٢١ - سكان الأحياء الفقيرة: تشير التقديرات إلى أن نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة في الفلبين لا تزال تتراجع، من نسبة ٥٤,٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى نحو ٤٠,٩ في المائة في عام ٢٠٠٩ (انظر الشكل الثالث). ولكن رغم استمرار تراجع هذه النسبة بمرور الوقت، فقد زاد عدد سكان الأحياء الفقيرة باطراد من ١٦,٤٧ مليون شخص في عام ١٩٩١ إلى نحو ١٨,٣٠ مليون شخص في عام ٢٠٠٩.

(١) تعتبر المراحيض الخاصة أو المشتركة، أو حفر المراحيض المغلقة، صحية، على عكس حفر المراحيض المفتوحة، والهياكل المعلقة، ونظم الأدلاء، وعدم إمكانية استخدام المراحيض.

الشكل الثالث

سكان الأحياء الفقيرة في المدن (بالآلاف) ونسبة سكان المدن (بالنسبة المئوية) الذين يعيشون في مناطق الأحياء الفقيرة، ٢٠٠٩-١٩٩٠



المصدر: United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), *State of the World's Cities 2012/2013: Prosperity of Cities* (New York, Routledge, 2013).

٨ - الهدف ٨: إقامة شراكة عالمية للتنمية

٢٢ - فيما يتعلق بمواصلة إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقييد بالقواعد وإمكانية التنبؤ به وعدم التمييز، لا تزال الفلبين تحسّن القدرة التنافسية للصناعات بتعزيز بيئة العمل التجاري. وفي تقرير القدرة التنافسية العالمية ٢٠١٤-٢٠١٥ (جنيف، المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠١٧)، حلت الفلبين في المرتبة الثانية والخمسين بين ١٤٤ اقتصاداً، متقدمة سبع مراتب مقارنة بمرتبها الـ ٥٩ في التقرير السابق. وقد ظل مستوى الفلبين في مؤشر التنافسية العالمية يرتفع باطراد وحققت الفلبين أيضاً أكبر تحسن على مستوى جميع البلدان بتقدمها ٢٣ مرتبة منذ عام ٢٠١٠. وتشير النتائج إلى أن الإصلاحات التي نفذت في السنوات الأربع الماضية دعمت الأسس الاقتصادية للبلد.

باء - التدخلات الرئيسية

٢٣ - ما برح التزام حكومة الفلبين، منذ اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية في عام ٢٠٠٠، واضحا على كافة المستويات من خلال السياسات العديدة الموجودة والبرامج المنفذة لدعم الأهداف الإنمائية للألفية. وقد زادت الجهود المتناغمة التي بذلها أصحاب المصلحة المختلفون (الشركاء من مجتمع الأعمال، والمجتمع المدني، والمجتمعات المحلية/الأشخاص وشركاء التنمية الدولية) من قوة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في الفلبين.

١ - ما هي التدخلات الناجحة؟

(أ) الترتيبات المؤسسية الواضحة

٢٤ - يقدم أعلى مستوى من الدعم السياسي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في البلد، وهو ما يدل عليه قيام رئيس الفلبين الحالي ورؤساء الفلبين السابقين، في هذا الصدد، بقيادة عدد من الوفود القطرية والإبلاغ عن التقدم الذي تحرزته الفلبين في تحقيق الأهداف، لا سيما خلال دورات الجمعية العامة.

٢٥ - وتقع الأهداف الإنمائية للألفية أيضاً في صميم مناقشات السياسات في الاجتماعات المنتظمة التي تعقد على مستوى مجلس الوزراء، مثل اجتماعات مجلس الوزراء مع الرئيس، واجتماعات المجموعات الوزارية للمجلس، لا سيما مجموعة التنمية البشرية والحد من الفقر، واجتماعات لجنة التنمية الاجتماعية التابعة لمجلس إدارة الهيئة الوطنية للاقتصاد والتنمية. وهناك أيضاً دعم صريح مقدم من السلطة التشريعية، من خلال إنشاء مجلس النواب للجنة الخاصة المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية، التي تعمل بوصفها هيئة رقابية تابعة للمجلس فيما يتعلق ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٦ - وفيما يتعلق بتنسيق البرامج والمشاريع، يجري حالياً استخدام اللجنة المتعددة القطاعات المعنية بالتزامات التنمية الدولية، وهي لجنة فرعية منبثقة من لجنة التنمية الاجتماعية التابعة لمجلس إدارة الهيئة الوطنية للاقتصاد والتنمية، لرصد التقدم المحرز في البلد والجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة المختلفون لتعزيز تحقيق الأهداف؛ ولرصد امتثال الفلبين للالتزامات التي قطعت خلال المؤتمرات الدولية فيما يتعلق بالتنمية البشرية والاجتماعية واستعراض تلك الالتزامات وتقييمها. وقد كلفت لجنة التنمية الاجتماعية في قرارها رقم ١ (مجموعة عام ٢٠٠٣)^(٢)، الهيئة الوطنية للاقتصاد والتنمية بالعمل بصفتها الوكالة الرئيسية في تنسيق

(٢) بعنوان "توسيع تكوين اللجنة المتعددة القطاعات المعنية بالتزامات التنمية البشرية الدولية، المعدل للقرار ١ الصادر عن لجنة التنمية البشرية (مجموعة عام ١٩٩٦)".

ورصد الأهداف الإنمائية للألفية وحددت وكالات رئيسية محددة للاختصاص بكل من الشواغل المتصلة بالأهداف (انظر الجدول ١).

الجدول ١

الوكالات الرئيسية في الفلبين، حسب مجال الاختصاص المتصل بالأهداف الإنمائية للألفية

الوكالة	مجال الاختصاص المتصل بالأهداف
اللجنة الوطنية لمكافحة الفقر	الحد من الفقر
مجلس تنسيق المساكن والتنمية الحضرية	أماكن الإيواء والمستوطنات البشرية
وزارة الصحة	الشواغل الصحية بما في ذلك المياه والصرف الصحي
المجلس الوطني للغذاء	الجوع والتغذية
وزارة التعليم	التعليم الابتدائي
لجنة المرأة في الفلبين	المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
وزارة البيئة والموارد الطبيعية	الاستدامة البيئية
وزارة الداخلية والحكم المحلي	إضفاء الصفة المحلية على الأهداف
هيئة الإحصاءات في الفلبين (التي تضم الآن المكتب الوطني للإحصاء السابق والمجلس الوطني للتنسيق الإحصائي)	المؤشرات/الإحصاءات
وزارة الميزانية والإدارة	التمويل/الميزانية
وزارة التجارة والصناعة؛ ووزارة المالية	الشراكة العالمية من أجل التنمية

٢٧ - ولكفالة إتاحة البيانات لرصد التقدم المحرز، قام المجلس الوطني للتنسيق الإحصائي، بقراره رقم ١٠ (بمجموعة عام ٢٠٠٤)^(٣)، بتعيين المجلس جهةً لإيداع مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في الفلبين ومنسقا لعمليات توليد وتحسين الإحصاءات من أجل الأهداف. ودعا القرار أيضاً جميع الوكالات المنتجة للبيانات ووحدات الحكم المحلي المعنية إلى توليد إحصاءات دقيقة وجيدة التوقيت وتوفيرها بانتظام من أجل رصد مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. ويادر المجلس بتوفير البيانات والتقديرات المتعلقة باحتمالات تحقيق الغايات على

(٣) بعنوان "اعتماد دعم البيانات لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية والحث عليه".

الصعيد الوطني من خلال الموقع الشبكي لمراقبة الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المنطلق عينه، تتعهد المكاتب الإقليمية التابعة للمجلس قواعد بيانات إقليمية تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، توفر إحصاءات على مستوى المناطق. ويجري حالياً الاستفادة من هذه البيانات في وضع السياسات وتحديد المجالات والتدخلات ذات الأولوية وإعداد التقارير المرحلية بشأن الأهداف.

٢٨ - وقد قامت الحكومة، من خلال الهيئة الوطنية للاقتصاد والتنمية، بإعداد خمسة تقارير وطنية مرحلية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، صدرت في الأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ و ٢٠١٤. وقد أعدت هذه التقارير بالتشاور مع مختلف الوكالات الحكومية والدوائر الأكاديمية والمؤسسات البحثية وفريق الأمم المتحدة القطري ومنظمات المجتمع المدني. وبينت التقارير التقدم المحرز فيما يتعلق بكل من الأهداف، والتحديات الماثلة، والإجراءات اللازمة، لضمان استمرار البلد على المسار المفضي إلى تحقيق الأهداف.

(ب) السياسات الداعمة للأهداف الإنمائية للألفية

٢٩ - التخطيط الإنمائي: فيما يتعلق بوضع خطة تنمية الفلبين المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠ وخطة تنمية الفلبين للفترة ٢٠١١-٢٠١٦، استخدمت الأهداف الإنمائية للألفية مرشداً في صياغة السياسات والاستراتيجيات المتوسطة الأجل. وأدجت الأهداف في الخطط والميزانيات القطاعية، ونظر فيها صراحة في سياق إعطاء الأولوية للبرامج والمشاريع المزمع تنفيذها.

٣٠ - وأدمج تحديث منتصف المدة لخطة تنمية الفلبين للفترة ٢٠١١-٢٠١٦ التوصيات الواردة في التقرير المرحلي الخامس للفلبين عن الأهداف الإنمائية للألفية بالتأكيد على أهمية تحسين القدرات البشرية والحد من مواطن الضعف من أجل تحقيق التكافؤ في فرص التنمية وتمكين تحقيق نمو اقتصادي سريع ومستدام. وأقر التحديث أيضاً بتأثير العامل الجغرافي على حودة الحياة البشرية بتفصيل التدخلات الحكومية بحيث تلي احتياجات ثلاث فئات من المقاطعات: المقاطعات التي تحوي أكبر عدد من الفقراء؛ والمقاطعات التي تحوي أعلى نسبة من الفقراء؛ والمقاطعات المعرضة لأخطار متعددة، لا سيما الأخطار الطبيعية.

٣١ - برامج الاستثمار: أدرجت البرامج والمشاريع التي تدعم الأهداف الإنمائية للألفية في برنامج الاستثمار الفلبيني المتوسط الأجل للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠ وبرنامج الاستثمار العامة للفترة ٢٠١١-٢٠١٦ والخطط الاستثمارية المصاحبة لخطة تنمية الفلبين المتوسطة الأجل وخطة التنمية الفلبينية. ويتيح رصد تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية في البلد للهيئة

الوطنية للاقتصاد والتنمية أن تدرج في التقارير السنوية لاستعراض حافظة المساعدة الإنمائية التي تقدّم إلى الكونغرس الفلبيني قائمة المشاريع التي تقدم لها مساعدات من الخارج وتدعم الأهداف.

٣٢ - إضفاء الطابع المحلي على الأهداف الإنمائية للألفية: قامت وزارة الداخلية والحكم المحلي، بصفتها الوكالة المكلفة بقيادة العمل المعني بإضفاء الطابع المحلي على الأهداف الإنمائية للألفية، بإصدار المذكرة التعميمية رقم ٢٠٠٤-١٥٢^(٤) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ لتشجيع وحدات الحكم المحلي على تكثيف جهودها في تنفيذ البرامج والأنشطة والمشاريع وزيادة تخصيصات الميزانية للخدمات الاجتماعية الأساسية لدعم بلوغ الأهداف. وقدمت الوزارة أيضاً إرشادات عن عمليات التخطيط والميزنة التي تركز على الحد من الفقر وعن تشخيص الفقر ورصده على المستوى المحلي، وشجعت اتباع الممارسات الجيدة في سبيل تحقيق الأهداف. ولتكثيف المساعدة المقدمة لوحدات الحكم المحلي، جرى وضع وإتاحة الأدوات والصكوك والتسهيلات التالية التي تعزز إضفاء الطابع المحلي على الأهداف:

- قائمة خيارات وحدات الحكم المحلي لمعالجة الأهداف الإنمائية للألفية، التي توصي بمشاريع وأنشطة محددة يمكن أن تنفذها الوحدات لمعالجة الغايات الواردة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية
- نماذج تقدير التكاليف المترتبة على إضفاء الطابع المحلي على الأهداف الإنمائية للألفية، التي تساعد وحدات الحكم المحلي على تقدير تكاليف الاستثمار اللازمة لتنفيذ البرامج والأنشطة والمشاريع المتصلة بالأهداف.
- الممارسات الجيدة في الحكم المحلي: وهو تسهيل يهدف إلى تطوير الممارسات الجيدة لملاءمة الغرض واتباعها، وهو يعزز هذه الممارسات ويضفي طابعاً مؤسسياً على إتاحتها واتباعها في وحدات الحكم المحلي، ويمكن وحدات الحكم المحلي من تحسين تقديم الخدمات الأساسية للمستفيدين.
- نظام الرصد والتقييم لتتبع استجابات وحدات الحكم المحلي للأهداف الإنمائية للألفية، الذي يهدف إلى رصد مساهمات وحدات الحكم المحلي والتقدم المحرز على المستويات المحلية فيما يتعلق ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والمبادرات المتصلة بوحدات الحكم المحلي.

(٤) بعنوان "مرشد إلى وحدات الحكم المحلي في إضفاء الطابع المحلي على الأهداف الإنمائية للألفية".

٣٣ - تمويل الأهداف الإنمائية للألفية: لتوفير معلومات عن الاحتياجات المالية لدعم تحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥، أصدرت الهيئة الوطنية للاقتصاد والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تكليفاً بإجراء دراسة^(٥) في عام ٢٠٠٦ بحثت مسألة تمويل الحكومة الوطنية والحكومات المحلية من أجل الحد من الفقر، وإتاحة التعليم الابتدائي الكامل للجميع، والأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة، وتحسين إتاحة إمدادات المياه والصرف الصحي. ووضعت الدراسة تقديرات للاحتياجات من الموارد، والموارد المتاحة، وفجوات التمويل فيما يتعلق بتنفيذ البرامج والمشاريع ذات الصلة في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٥، وقدمت توصيات سياساتية بشأن سبل تضييق تلك الفجوات التمويلية. وأشار تحديث للدراسة^(٦) أجراه معهد الفلبين لدراسات التنمية في عام ٢٠١١ إلى ضرورة أن تنظر الحكومة في إمكانية تشريع تدابير ضريبية جديدة حتى يتسنى ضبط أوضاع المالية العامة دون التضحية بالتمويل اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية والنمو الشامل.

٣٤ - ومنذ عام ٢٠٠٦، تؤكد المبادئ التوجيهية والإجراءات المتصلة بإعداد الميزانيات الوطنية والمحلية، التي وضعتها إدارة الميزانية والشؤون الإدارية، على تمويل البرامج والأنشطة والمشاريع المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية. وقد أعطيت الأهداف الإنمائية أيضاً أولوية كبيرة في إعداد خطط وبرامج الإنفاق للوكالات المعنية، من قبيل ما يلي:

- إطار النفقات الصحية لوزارة الصحة، الذي يوائم ميزانية الوزارة مع أولويات السياسة في الأجل المتوسط بما يكفل تمويل جميع البرامج الصحية ذات الأولوية في السنوات المقبلة
- خطة الإنفاق المتوسطة الأجل لوزارة التعليم للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧، التي تتضمن تفاصيل تكاليف الاستثمارات اللازمة لمعالجة أوجه القصور في المدخلات من أجل تعزيز حصول الجميع على التعليم الجيد
- استراتيجية الميزانية لوزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية، التي تعطي أولوية للبرامج المتصلة بالتحويلات النقدية المشروطة الموجهة إلى الأسر المعيشية الوطنية

(٥) بعنوان "تمويل الأهداف الإنمائية للألفية: الفلبين".

(٦) بعنوان "تمويل الأهداف الإنمائية للألفية والنمو الشامل بالتزامن مع ضبط المالية العامة".

• صندوق الأهداف الإنمائية للألفية التابع لوزارة المالية^(٧)، الذي خصص ٥٠٠ مليون بيزو فلبيني لتمويل المبادرات المحلية التي تدعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى وجه التحديد لتنفيذ المشاريع المتصلة بهذه الأهداف للبلديات من الفئة الرابعة إلى الفئة السادسة. وقد ساعدت الوزارة وحدات الحكم المحلي في توسيع نطاق البنية التحتية الاجتماعية وتحسينها من أجل تقديم خدمات عالية الجودة تدعم الأهداف الإنمائية للألفية للمستفيدين

• برنامج إدارة أداء الحكومات المحلية التابع لوزارة الداخلية والحكم المحلي، الذي نُفذ من خلال تسهيل الدعم المالي المقدم من صندوق التحديات في مجال الأداء. وقد ساعد ذلك على حفز الحكومات المحلية من خلال منح علاوات أداء لإتاحة الدعم المالي لبدء مبادرات التنمية الاقتصادية المحلية الرامية إلى الحد من الفقر في مناطقها والحفاظ على تلك المبادرات.

٣٥ - وتنعكس المكاسب التي حققتها هذه الجهود في التوجه نحو زيادة نفقات الحكومة الوطنية على الخدمات الاجتماعية (من ٢٧٨,٣ بليون بيزو فلبيني في عام ٢٠٠٨ إلى ٥٠٤,٣ بليون بيزو في عام ٢٠١٢).

الجدول ٢

نفقات الحكومة الوطنية على الخدمات الاجتماعية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢

(بلايين البيزو الفلبيني)

العام	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
النفقات	٢٧٨,٣	٣١٠,٠	٣٠٦,٠	٤٠٨,١	٥٠٤,٣

المصدر: إدارة الميزانية والشؤون الإدارية، ميزانية النفقات ومصادر التمويل، ٢٠٠٨-٢٠١٢.

٣٦ - رصد الأهداف الإنمائية للألفية: وضع النظام الأساسي لرصد مؤشرات الفقر المحلي لغرض توليد معلومات على المستوى المحلي لتشخيص الفقر وإعداد الخطط لمكافحته، نظراً لأهمية وضع معايير مرجعية ورصد التقدم المحرز على الصعيد المحلي. ويوصي هذا النظام

(٧) أنشئ بموجب القرار ١٢-٠٤-٢٢-٢٠٠٥ الصادر عن مكتب صندوق التنمية للألفية. وقد وافقت وزارة الداخلية والحكم المحلي ومكتب صندوق التنمية المحلية التابع لوزارة المالية على التنفيذ المشترك لصندوق الأهداف الإنمائية للألفية بموجب مذكرة تفاهم جرى توقيعها في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧.

باستخدام ١٤ مؤشراً أساسياً للفقير المحلي من أجل إعداد خطط محلية ورصد التقدم المحرز في المجالات ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد المحلي. وعلاوةً على ذلك، أوصت وزارة الداخلية والحكم المحلي واللجنة الوطنية لمكافحة الفقر باستخدام نظام الرصد المجتمعي، وهو أداة تستخدم في جمع البيانات على الصعيد المحلي من أجل التخطيط والميزنة القائمين على الأدلة وتنفيذ برامج التنمية المحلية ورصدها وتقييمها. ويستلزم هذا النظام إجراء تعداد سكاني لجميع الأسر المعيشية على مستوى القرية. ونظراً لأن المجموعة الأساسية لمؤشرات نظام الرصد المجتمعي تشمل الصحة والتغذية والمأوى والمياه والصرف الصحي والتعليم الأساسي والدخل والعمالة، فقد اعتُمدت بسرعة بوصفها أداة لتوليد مؤشرات للأهداف الإنمائية للألفية. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، كان يجري الاستفادة من نظام الرصد المجتمعي في ٧٥ مقاطعة و ٦٩ مدينة و ٨٦٧ بلدية و ٤١٠ ٢٣ قرية.

(ج) تنفيذ برامج ومشاريع رئيسية لدعم الأهداف الإنمائية للألفية

٣٧ - برنامج *Pantawid Pamilyang Pilipino*: بدأ تنفيذ هذا البرنامج في عام ٢٠٠٨، وهو برنامج يهدف إلى الحد من الفقر باستخدام آليات التحويل النقدي المشروط، وهو بمثابة حجر الزاوية في استراتيجية الحكومة لمكافحة الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وهو يسعى إلى تحقيقي هدفين في آن، هما توفير المساعدة الاجتماعية لتلبية الاحتياجات الفورية للأسرة، والقيام من خلال الاستثمارات في رأس المال البشري وتمكين التنمية الاجتماعية اللازمة من كسر حلقة الفقر التي تمتد عبر الأجيال. ويتم اختيار الأسر المعيشية المستفيدة من خلال النظام الوطني لاستهداف الأسر المعيشية من أجل الحد من الفقر، الذي تديره وزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية، باستخدام مسح دخل وإنفاق الأسر والتقديرات التي تعدها هيئة الإحصاء في الفلبين بشأن المناطق الصغيرة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كان البرنامج ينفذ في ١٤٤ مدينة و ٤٨٣ بلدية في ٨٠ مقاطعة ويستفيد منه ما مجموعه ٤ ٤٥٥ ١١٦ أسر معيشية. ومن مجموع عدد الأسر المعيشية، توجد ٢٣٦ ٧٣٩ ٤ أسرة معيشية يغطيها برنامج *Pantawid Pamilyang* العادي، مقابل ٣٧٧ ٢١٨ أسرة معيشية يغطيها التحويل النقدي المشروط المعدل، الذي يشمل المستفيدين الذين لا تغطيهم آلية التحويل النقدي المشروط العادي، مثل المشردين وأسر الشوارع. ومن حيث توزيع الأسر المعيشية، فهناك ٦٤٩ ٨٢١ ١ أسرة (٨٩،٤٠ في المائة) من لوزون، و ١٩٠ ٧٢٥ ١ أسرة (٣٨،٧٢ في المائة) من مينداناو و ٢٧٧ ٩٠٨ أسرة (٣٩،٢٠ في المائة) من فيساياس.

٣٨ - برنامج *Kapit-Bisig Laban sa Kahirapan* - تقديم خدمات اجتماعية شاملة ومتكاملة (*KALAHI-CIDSS*): يمثل هذا البرنامج نهجاً للتنمية المركزة على المجتمع المحلي

يهدف إلى مكافحة الفقر وتحسين الحكم المحلي عن طريق تعزيز قدرات المواطنين على تحديد وتنفيذ حلول محلية لمسائل الفقر. ويقوم هذا البرنامج أساساً بإعادة السلطة إلى الأشخاص بإعطائهم الفرصة لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن خيارات التنمية التي يتم تحديدها محلياً.

٣٩ - وفي الوقت الحالي، توسع برنامج KALAHI-CIDSS بحيث بات يطبق على نطاق وطني بتنفيذ برنامج KALAHI-CIDSS الوطني للتنمية المركزة على المجتمع المحلي، وهو برنامج لتخفيف حدة الفقر وضعت الحكومة الوطنية وتنفذه وزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية. وإضافةً إلى ذلك، تنفذ مشاريع أخرى في إطار هذا البرنامج، وهي: مشروع KALAHI-CIDSS للتمويل الإضافي، ومشروع KALAHI-CIDSS لهيئة تحديات الألفية (Millennium Challenge Corporation)، والمنحة الأسترالية، وصندوق اليابان للتنمية الاجتماعية - سبل العيش للمجتمعات الحضرية الضعيفة، ومشروع KALAHI-CIDSS Payapa في ماساغانانغ بامايانان (PAMANA)، والميزنة من أسفل إلى أعلى، وصندوق اليابان للحد من الفقر.

٤٠ - وقد غطى البرنامج منذ عام ٢٠٠٣ ما مجموعه ٤٣٥ قرية و ٣٦٤ بلدية و ٤٩ مقاطعة في ١٢ منطقة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كان برنامج KALAHI-CIDSS قد مول ما مجموعه ١٠ ٠٠٨ مشاريع فرعية، أنجز منها ٦ ٦١١ مشروعاً يستفيد منها الآن مباشرة نحو ١,٥ ملايين أسرة معيشية. ويعرض الجدول أدناه تفاصيل الإنجازات المادية حسب المشروع.

الجدول ٣

الإنجازات المادية حسب المشروع

المشروع	المشاريع الفرعية الممولة	المشاريع الفرعية المنجزة (العدد/النسبة)	الأسر المعيشية المستفيدة من المشاريع الفرعية المنجزة
البرنامج الوطني للتنمية المركزة على المجتمع المحلي	أنشطة التحضير الاجتماعي المستمرة		
مشروع KALAHI-CIDSS للتمويل الإضافي	٢ ٣٣٠	٢ ٣٢٨ (٩٩,٩ في المائة)	٥٩٥ ٣٣٤
مشروع KALAHI-CIDSS لهيئة تحديات الألفية (Millennium Challenge Corporation)	٢ ٩٦٦	١ ٧٨٦ (٦٠ في المائة)	٣٨٨ ٩٣٣
المنحة الأسترالية	٢٣٠	صفر (صفر في المائة)	
صندوق اليابان للتنمية الاجتماعية - سبل العيش للمجتمعات الحضرية الضعيفة	٩٥	٨٤ (٨٨,٤٢ في المائة)	غير متاح
مشروع PAMANA	٣ ٣٥١	٢ ٢٨٧ (٦٦,٢٥ في المائة)	٥٧٧ ٣٥٩

المشروع	المشاريع الفرعية الممولة	المشاريع الفرعية المنحزة (العدد/النسبة)	الأسر المعيشية المستفيدة من المشاريع الفرعية المنحزة
الميزنة من أسفل إلى أعلى	٩٢١	١٢٥ (١٣,٥٧ في المائة)	غير متاح
صندوق اليابان للحد من الفقر	١١٥	١ (صفر في المائة)	غير متاح
المجموع	١٠٠٠٨	٦٦١	١٥٥٠٢٨١

٤١ - وقد بين برنامج KALAH-CIDSS أن المجتمعات إذا جرى تمكينها تستطيع تعبئة الموارد من أجل معالجة مشاكلها الملحة من خلال حلول تقوم هي نفسها بمناقشتها وترتيب أولوياتها وتنفيذها وتعهدتها وتولي المسؤولية عنها. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أعد البنك الدولي تقريراً عنوانه "تقييم أثر برنامج KALAH-CIDSS: تقرير توليفي"، عرض فيه النتائج التالية:

- ترى الأسر المعيشية والموظفون المنتخبون محلياً في البلديات المستهدفة أن نهج برنامج KALAH-CIDSS ينطوي على مزايا مهمة، إذ تشير النتائج المتاحة إلى ارتفاع نسبي في معدلات المشاركة في أنشطة المشاريع
- نجح برنامج KALAH-CIDSS في تقليل مخاطر أن يستفيد منه النخبة، وكان للبرنامج أثر إيجابي على استهلاك الأسر المعيشية
- أدى البرنامج إلى تحسينات في تقديم الخدمات الأساسية، وزاد من معدلات المشاركة في مجالس القرى، التي ترتبط بزيادة المعارف المتعلقة بدخل القرية ومصروفاتها، وهو ما يتفق مع الهدف من إقامة المشروع
- كانت للمشروع آثار إيجابية على عدد من النتائج المتعلقة برأس المال الاجتماعي، تبين أنها عوامل أهم لتحديد رفاه الأسر المعيشية.

٤٢ - الرعاية الصحية للجميع: في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦، حددت لبرنامج الصحة في البلد ركيزة هي برنامج الرعاية الصحية للجميع، الذي يمثل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أحد أهدافه الاستراتيجية. ويهدف البرنامج إلى تعزيز المساواة في الصحة من خلال توفير حماية مالية كاملة وتحسين إتاحة برامج الصحة العامة ذات الأولوية والرعاية الصحية عالية الجودة، لا سيما للفقراء. ولبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة، جرى شراء سلع أساسية في مجال الصحة العامة لتوزيعها على الوحدات الصحية الريفية التي تخدم مناطق يغطيها التحويل النقدي المشروط؛ وتعبئة الأفرقة الصحية المجتمعية وتدريبها؛ ونشر ١٠٠٠٠ ممرضة في إطار برنامج المرضات المسجلات لخدمات تحسين الصحة والخدمات

المحلية؛ ووضع خطط تنفيذ في ١٢ منطقة جغرافية تتركز فيها المشاكل المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية^(٨).

٤٣ - برنامج التعليم الأساسي من روضة الأطفال إلى ١٢ عاماً (K to 12): إن اعتماد دورة التعليم الأساسي الرسمية البالغة ١٢ سنة هو أحد المهام الأكثر إلحاحاً وأهمية المشار إليها في خطة العمل الوطنية للتعليم للجميع في الفلبين لعام ٢٠١٥. وفي إطار برنامج K to 12، تستهدف الحكومة قيد جميع الأطفال في سن الخامسة في رياض الأطفال. وتظل مدة التعليم الابتدائي/الأساسي ست سنوات، بينما تمتد فترة التعليم الثانوي إلى ست سنوات بدلا من الأربع سنوات المعمول بها الآن. وتستند هذه المبادرة إلى الحاجة المتوقعة لتزويد الفلبينيين باختصاصات محسنة تتوافق مع الجهود المبذولة في البلدان المجاورة وتستجيب للطلب المحلي والدولي على مستويات أرفع من الاختصاصات. وقد بدأ التنفيذ الإلزامي لقيود جميع الأطفال في رياض الأطفال في العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢، بينما نفذت مناهج البرنامج K to 12 للصفين الأول^(٩) والسابع (السنة الأولى من المدرسة الإعدادية)^(١٠) في العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣. وتقوم وزارة التعليم حالياً بإعداد البنية التحتية (مثل قاعات الدراسة وغيرها من الترتيبات) اللازمة لتقديم التعليم الإعدادي. وسيبدأ تطبيق العمل بالصف ١١ (السنة الخامسة في التعليم الثانوي) والصف ١٢ (السنة السادسة في التعليم الثانوي) في العامين الدراسيين ٢٠١٦-٢٠١٧ و ٢٠١٧-٢٠١٨ بالترتيب. وستتوالى سنوات التعليم من رياض الأطفال إلى الصف الثاني عشر مع تعزيز المنهج الدراسي لتمكين الطلاب من إتقان المادة التعليمية طوال فترة التعليم الأساسي.

(د) المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة المختلفين

٤٤ - صناعة الأبطال: المسؤولون التنفيذيون الأوائل المحليون: يتوقف مدى النجاح أو الفشل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على التدخلات والإرادة السياسية لوحدة الحكم المحلي بالقدر الذي تكون فيها هذه الوحدات مكلفة في إطار سياسة اللامركزية بتولي المسؤولية الرئيسية عن ضمان رفاه ناخبهم وتنميتهم (وزارة الداخلية والحكم المحلي، ٢٠١٠). وكان إضفاء الطابع المحلي على الأهداف الإنمائية للألفية من خلال إعداد تقارير

^(٨) تعرف هذه المناطق باسم "المناطق الاثنتا عشرة المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية" في وزارة الصحة (MDG Dozen)، وهذه المناطق هي مانيلا الكبرى، ونيغروس أوكسيدنتال، وكيزون، وسيبو، وبانغاسينان، وإيلويلو، وكافيت، وماغينداناو، وزامبوانغا ديل سور، وليتي، ودافاو ديل سور، وبامبانغا.

^(٩) المجموعة الأولى التي تشارك بالكامل في برنامج K to 12.

^(١٠) المجموعة الأولى التي تشارك في البرنامج المحسن للتعليم الثانوي.

دون وطنية عن الأهداف عملاً رائداً في الفلبين لأنه صنع أبطالا بين المسؤولين التنفيذيين الأوائل المحليين. فقد أدت العملية التشاركية المستخدمة في صياغة تقارير الأهداف الإنمائية للألفية إلى زيادة شعور حكومات المقاطعات الـ ١٧ وحكومات المدن الثلاث بأنها هي المسؤولة الأولى والأخيرة عن تلك التقارير، والتزامها بالسعي إلى تحقيق الأهداف (رئيس، ٢٠١٤). ولا شك أن إرادتها السياسية لتقصي الأهداف الإنمائية للألفية ترجمت إلى التزام بالمساهمة في تحقيق الأهداف والغايات المتصلة بها. وقد مهد هذا الالتزام الطريق أمام ما يلي:

(أ) وضع ميزانية للبرامج والمشاريع المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذها؛ (ب) بذل جهود واعية لمعالجة الأهداف التي توجد احتمالات ضعيفة لبلوغها والحفاظ على ما سبق تحقيقه من أهداف؛ (ج) دمج الغايات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية في خطط التنمية المحلية.

٤٥ - شركاء التنمية الدوليون: نظمت أنشطة للدعوة تهدف إلى توليد دعم من المانحين من خلال منتدى التنمية الفلبيني، وهو الآلية الحكومية الرئيسية لتيسير إقامة حوار بشأن السياسات الفنية بين أصحاب المصلحة من أجل إعداد خطة تنمية البلد. وتيسرت إقامة جلسات حوار بشأن السياسات لدعم الأهداف الإنمائية للألفية من خلال إنشاء فريق عامل تقني معني بالأهداف الإنمائية للألفية والتقدم الاجتماعي. وقامت عدة وكالات ثنائية ومتعددة الأطراف بالفعل بمواءمة أطرها لتقديم المساعدة القطرية مع الأهداف الإنمائية للألفية. وفيما يتعلق ببرنامج الحكومة للتحويلات النقدية المشروطة، أقيمت شراكة مع المنظمات المانحة مثل البنك الدولي لتوفير الدعم المالي لتنفيذ البرنامج. وكوسيلة لتعبئة الموارد المالية، جرت الاستفادة من المساعدة المقدمة من وكالات التنمية الدولية. وبلغت المساعدة الأجنبية المقدمة (من خلال القروض والمنح) لتحسين قطاع التعليم الأساسي في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ نحو ٤٥,٩ بلايين بيزو فلبيني.

٤٦ - الشراكة بين القطاعين العام والخاص: إدراكاً لأهمية دور القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية الوطنية، حددت الحكومة تنفيذ شراكات بين القطاعين العام والخاص باعتباره ركناً أساسياً لاستراتيجيتها من أجل تعجيل وتيرة تطوير البنية التحتية في البلد والحفاظ على النمو الاقتصادي. ولتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الفلبين، أنشئ مركز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في عام ٢٠١٠ لتنسيق تيسير إقامة تلك الشراكات في البلد. واتسعت تغطية الإطار الحالي للشراكات بين القطاعين العام والخاص لتشمل قطاعات البنية التحتية غير التقليدية مثل الصحة والتعليم ومشاريع البنية التحتية الاجتماعية ومشاريع التنمية الأخرى.

٤٧ - قطاع الأعمال: عملت مؤسسة الأعمال الفلبينية للتقدم الاجتماعي كمؤسسة رائدة في بلورة إطار العمل التجاري بالفلبين في مجال الأهداف الإنمائية للألفية من خلال إجراء سلسلة مشاورات الفلبين مع المسؤولين التنفيذيين بالشركات وقادة المؤسسات، وموظفي الشركات، والشركاء الحكوميين، ومجتمع المانحين. وفي عام ٢٠٠٤، نشرت مؤسسة الأعمال الفلبينية للتقدم الاجتماعي تقريراً بعنوان "مواجهة تحدي التنمية في الألفية: خريطة طريق للأعمال التجارية في الفلبين" وتقريراً بعنوان "الأعمال التجارية وتقرير الاستثمار في إطار الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠"، اللذين أشارا إلى أن استثمارات الشركات بلغت نحو ٢,٥ بلايين بيزو فلبيني في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ لتنفيذ المبادرات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية في مجالات الفقر والصحة والتعليم والبيئة (انظر الجدول ٤).

الجدول ٤

استثمارات القطاع الخاص المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية

١,٧٦ بليون بيزو فلبيني	مشاريع الحد من الفقر	- خلق سبل كسب العيش وفرص العمل للفقراء
		- تقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والتغذية للأطفال
٤٣٥ مليون بيزو فلبيني	مشاريع متصلة بالتعليم	- تحسين المرافق المدرسية بصورة مباشرة
		- دعم تحسين النظم
		- بناء قدرات الآباء والمعلمين
		- توفير المنح الدراسية والدعم للطلاب
١٤٥ مليون بيزو فلبيني	الصحة	- إيفاد بعثات طبيعة ترعاها الشركات
		- الاضطلاع ببرامج للوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والأمراض الأخرى، كبرامج في أماكن العمل للموظفين ومعاليهم
١٤٣ مليون بيزو فلبيني	البيئة	- تدعم معظم الشركات التي جرى مسحها المبادرات الرامية إلى استخدام موارد المياه المستدامة
		- فيما يتعلق بالدعم المالي، وجهت معظم الاستثمارات إلى البرامج المعنية بتعزيز التنوع البيولوجي

٤٨ - المجتمع المدني: تظهر بوضوح المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في انخراط منظمة غاواد كالينغا/مستوطن للبشرية (Gawad Kalinga/Habitat for Humanity) وغيرها من

المنظمات غير الحكومية، في تنفيذ برنامج شامل ودائم للإسكان لضحايا إعصار سندونغ في كاغايان دي أورو، إيليجان ودوماغيتي سيتي.

٤٩ - وأسفر إنشاء نظام للإحالات بين مقدمي الخدمات عن تقديم خدمات العلاج والرعاية والدعم بانتظام أكبر إلى الأشخاص الذين يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية، وأفراد الأسر المتضررين، وشركاء حياتهم. وقد تبدى ذلك في مبادرة اضطلعت بها منظمة التحالف ضد الإيدز في مينداناو.

٥٠ - وكان لحركة مؤسسة فيليبينا شيل ضد الملاريا دور أساسي في الحد من الوفيات والأمراض الناجمة عن الملاريا في المقاطعات الخمس التي يتوطن فيها وباء الملاريا، وهي بالاوان وأباياو وكيرينو وسولو وتاوي تاوي من خلال توزيع شبكات معالجة بمبيد حشري طويل المفعول ورش الحشرات المتبقية في داخل المباني.

٥١ - وقامت منظمة Social Watch Philippines، وهي منظمة تتألف من شبكة من المواطنين أنشئت لتشجيع التنمية المستدامة المتمحورة حول الأشخاص، بإعداد تقارير للمواطنين عن الأهداف الإنمائية للألفية، تتضمن تقييمات لجهود الحكومة من منظور منظمات المجتمع المدني وتوصيات بشأن سبل تحسين الأداء فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٢ - وينبغي أيضاً التأكيد على دور وسائط الإعلام في تعميق التقدير للأهداف الإنمائية للألفية وفهمها، لا سيما في المناطق التي يصعب الوصول إليها. وتحالف الإعلاميين المناصرين للتنمية والتمكين (PhilMADE) هو تحالف من إعلاميين من أصحاب الدعوة يعملون كعوامل تحفيز في تهيئة بيئة محسنة للسياسات ومواتية للبرامج الجنسانية والسكانية وبرامج الصحة الإنجابية، لا سيما للمجتمعات المحلية المهمشة والفقيرة، وموجهة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٣ - مشاركة المجتمعات المحلية/الأشخاص: ذكرت الدراسة التي أجراها مصرف التنمية الآسيوي في عام ٢٠١٠ عنونها "مشروع KALAHI-CIDSS في الفلبين: تبادل المعارف بشأن التنمية المركزة على المجتمع المحلي" أن عمليات التخطيط التشاركية لبرنامج KALAHI-CIDSS تكفل تمتع جميع أفراد المجتمع، لا سيما الفقراء، بفرصة المشاركة في تحليلات الحالات التي تؤدي إلى خطط تنمية القرى. وتصلح هذه الخطط بدورها كمدخل مهم في خطط تنمية البلديات. وتعزز شفافية المنتدى المشترك بين القرى للبلديات الذي يعقد في إطار البرنامج استجابةً نظم التخطيط والميزنة المحلية لاحتياجات الفقراء. ويمثل المنتدى آلية فعالة لاختيار المشاريع الفرعية وتخصيص موارد التنمية.

٢ - ما الذي تعرّض تنفيذه؟

(أ) السياسات المتضاربة والمتداخلة

٥٤ - هناك عدد من السياسات المتضاربة والمتداخلة أدى إلى تأخير أو إيقاف بعض المشاريع. وهي تشمل ما يلي:

- قوانين حماية الغابات مقابل قانون تحديث الزراعة ومصائد الأسماك؛
- قانون النظام الوطني المتكامل للمناطق المحمية مقابل قانون مصائد الأسماك، ولا سيما في ما يتعلق بإيرادات المياه البلدية في البلديات الواقعة داخل المناطق المحمية، وكذلك مقابل قانون الحكم المحلي بشأن مسألة الولاية القضائية للوحدات الحكومية المحلية في المناطق المحمية؛
- قانون التعدين وقانون المنظومة الوطنية المتكاملة للمناطق المحمية وقانون حقوق الشعوب الأصلية وقانون الحكم المحلي.

٥٥ - وفيما يتعلق بتوفير المسكن اللائق للفقراء، تنص مختلف القوانين على أن "المسكن الاقتصادي والاجتماعي" يشير إلى الوحدات السكنية، التي هي بمستوى قدرة ذوي الدخل المتوسط والمنخفض على تحمل التكاليف، وهو ما يمثل ٣٠ في المائة من إجمالي دخل الأسرة. وبالتالي، فإن المستفيدين المستهدفين من السكن الاجتماعي يقعون في الفئتين الأولى إلى الثالثة. غير أن الحد الأقصى للأسعار الحالية للإسكان الاجتماعي لا يمكن أن تتحملة إلا الأسر في الفئة السادسة وما فوقها.

(ب) ضعف التنفيذ والرصد على الصعيد المحلي

٥٦ - يعتمد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى حد كبير على فعالية تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان وقد أنيطت المسؤولية عن معظمها إلى وحدات الحكم المحلي. ومع ذلك، كان التنفيذ والرصد على الصعيد المحلي ضعيفين، بسبب العوامل التالية:

٥٧ - الافتقار إلى القدرات - بالنظر إلى إناطة المسؤولية عن الخدمات الصحية، يتعين تعزيز القدرات على الصعيد المحلي والعمل في الوقت نفسه على كفاءة توافر الموارد البشرية المدربة؛ وبخلاف ذلك، سيكون رفع مستوى المرافق الصحية عديم الجدوى. وأوصى البرنامج الوطني للتعجيل بتحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية وزارة الصحة بالبت في تنظيم خدمات التوليد في حالات الطوارئ وتقييم الاحتياجات من المرافق الصحية والمستشفيات (من ناحية الوظائف والتوزيع) لتكون قواعد من أجل تعزيز قدرات الحد من الوفيات

النفاسية. وبالنسبة للبيئة، سلطت الخطة الإنمائية للفلبين للفترة ٢٠١١-٢٠١٦ الضوء على الحاجة إلى تنمية قدرات وحدات الحكم المحلي على تنفيذ المهام المنوطة بها والاضطلاع على نحو سليم بمهام البيئة والمتصلة بالموارد الطبيعية والنظر في الخبرة التقنية اللازمة لتنفيذ أحكام قوانين الموارد البيئية والطبيعية التي تستدعي تطبيق تقنيات جديدة ومتطورة (على سبيل المثال، نظام المعلومات الجغرافية والنظام العالمي لتحديد المواقع والتقييم وقواعد البيانات وربط نظم المعلومات على شبكة الإنترنت).

٥٨ - القيود على الموارد - يلزم تحسين القدرات المؤسسية والمالية للوحدات الحكومية المحلية في مجال تقديم الخدمات إلى المستفيدين لكفالة تنفيذ التدخلات الفعالة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأفاد تقرير بحثي أجراه معهد دراسات التنمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بعنوان "تحسين تقديم الخدمات المحلية من أجل الأهداف الإنمائية للألفية في آسيا: حالة الفلبين" Improving local service delivery for the MDGs in Asia: the Philippines' case" (PIDS Discussion Paper, No. 2009-34 (Makati City, Philippines, November 2009)) بأن النقل الفوري للسلطات والمهام والمسؤوليات من أجل تنفيذ الخدمات المنقولة المسؤولية عنها، نتيجة لسن قوانين الحكم المحلي في عام ١٩٩١، أدى إلى "عدم توافق بين سلطات ومسؤوليات وحدات الحكم المحلي، والقدرات المؤسسية والمالية". وتشير الدراسة أيضا إلى أن القيود على الموارد وأوجه العجز المؤسسي تؤثر على نوعية وكمية الخدمات المقدمة، ولا سيما في معظم البلديات والمقاطعات ذات الدخل المنخفض من الفئتين الخامسة والسادسة. وتبرز هذه الشواغل الحاجة إلى تكثيف الجهود المبذولة لتعزيز القدرة الاستيعابية للوحدات الحكومية المحلية من أجل تحسين تقديم الخدمات إلى المستفيدين.

٥٩ - تدني الامتثال لنظام وزارة الداخلية والحكم المحلي للرصد والتقييم - على الرغم من المنشورات الدورية ذات الصلة الصادرة عن الوكالات الحكومية الوطنية المعنية بشأن إنشاء آلية لرصد التقدم المحرز على الصعيد المحلي، فلا تزال الكثير من وحدات الحكم المحلي تفتقر إلى نظم الرصد المناسبة التي تمكنها من تتبع تقدمها المحرز وتقديم البيانات والإحصاءات المصنفة في الوقت المناسب من أجل تحديد التدخلات اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبما أن إنشاء نظام للرصد (مثلا نظام الرصد المجتمعي) ينطوي على تكلفة، لا يزال تشجيع وحدات الحكم المحلي على الاستثمار في نظام من هذا القبيل يشكل تحديا. وأفضى تدني امتثال وحدات الحكم المحلي في تنفيذ نظام وزارة الداخلية والحكم المحلي للرصد والتقييم إلى إعاقة الجهود المبذولة في إنشاء نظام يوفر المعلومات عن التقدم المحرز على الصعيد

المحلي، والمبادرات التي اتخذتها وحدات الحكم المحلي والاستثمارات التي تمت من أجل دعم تحقيق الأهداف. وحددت وزارة الداخلية والحكم المحلي الأسباب التالية لتدني امتثال وحدات الحكم المحلي:

- نقص الأموال اللازمة لتوجيه المساعدة التقنية وتقديمها على الصعيد الوطني؛
- الالتباس النابع من أوجه الاختلاف في أدوات جمع البيانات في تتبع التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد المحلي؛
- تضارب أولويات عبء العمل؛
- أوجه الاختلاف في فهم كيفية ملء الاستثمارات وتدوينها؛
- صعوبة تعقب البيانات لمدة ثلاث سنوات بسبب سوء إدارة السجلات.

٦٠ - تدني الامتثال في ما يتعلق بالإبلاغ عن مخصصات الميزانية والنفقات ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية - طلب التعميم المشترك الصادر عن إدارة الميزانية والتنظيم والهيئة الوطنية للتنمية الاقتصادية رقم ٠١-٢٠١١^(١١) إلى الأجهزة الحكومية المعنية بتقديم تقارير سنوية عن المخصصات والإنفاق والإنجازات المتعلقة بتنفيذ البرامج والأنشطة والمشاريع المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية، التي أدمجتها الهيئة بغية تحديد الاستثمارات المالية الحكومية المخصصة للأهداف الإنمائية للألفية. وبما أن أدوات التتبع هي صكوك مستقلة للرصد ولم تُراعَ خلال عملية التخطيط، فإن تصنيف أنشطة التدخل الخاصة بكل من الأهداف الإنمائية للألفية قد لا يعنى بذل جهود دؤوبة من جانب وحدات الحكم المحلي في وضع وتنفيذ البرامج والأنشطة والمشاريع المخصصة لتحقيق الأهداف. وبالتالي، لا يزال التخطيط المتعمد من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مستصوبا على الصعيد المحلي (وزارة الداخلية والحكم المحلي، عام ٢٠١٠).

٦١ - عدم المساواة في تحديد أولويات الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد المحلي - من حيث السياسات، لا يزال الدعم المحلي غير كاف للاستجابة لغايات المهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الملاحظ، عبر المناطق والمقاطعات، أن هذين المهدفين حظيا بأذن أولوية في مجال دعم السياسات فيما بين وحدات الحكم المحلي. وهذا يوفر بعض الأدلة عن السبب الذي يجعل بلوغ هذه الغايات متخلفا على الصعيد الوطني. ولا يزال ضمان

(١١) بعنوان "المبادئ التوجيهية لإضفاء الطابع المؤسسي على الإبلاغ عن المخصصات والنفقات في الميزانية بما في ذلك الغايات والإنجازات المادية للأهداف الإنمائية للألفية".

صحة الأمهات، بما في ذلك تحسين معدل انتشار وسائل منع الحمل أو توفير الصحة الإنجابية، منخفض الأولوية فيما بين تلك الوحدات. وعلى هذا النحو، لا يزال التحدي المتمثل في إشراك وحدات الحكم المحلي في دعم هذه الغايات عن طريق وضع سياسات محلية يشكل مصدر قلق بالغ.

(ج) النمو ليس شاملاً للجميع

٦٢ - على الرغم من نمو الاقتصاد على مدى العقد الماضي، لم تصل فوائده إلى أكثر الفئات فقراً وضعفاً. ولا تزال شرائح معينة من السكان فقيرة على الرغم من تنفيذ البرامج المختلفة للحد من الفقر. وتظل حالات فقر صيادي الأسماك والمزارعين والأطفال وأفراد الأسرة العاملين لحسابهم الخاص ومن دون أجر أعلى من حالات الفقر على الصعيد الوطني، ولم تتحسن على مدى العقد الماضي. كما لا تزال الشعوب الأصلية من ضمن الفئات الأكثر ضعفاً. وكذلك، لا تزال حصة العمالة الضعيفة إلى مجموع العمالة مرتفعة، مما يشير إلى أن العديد لا يزالون يعملون في ظل ظروف غير مستقرة نسبياً.

(د) أوجه التفاوت بين المدن والريف

٦٣ - هناك فوارق كبيرة بين المناطق من حيث صافي معدلات تسجيل تلاميذ المدارس واستمرارهم في الدراسة وإتمامها. والأداء أفضل في المناطق ذات متوسط الدخل السنوي الأعلى للأسرة. وعلاوة على ذلك، فإن الاتجاهات من حيث نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي والثانوي تشير إلى أنه من الضروري، بغية تحقيق المساواة بين الجنسين، تركيز الجهود على الفتيان. ويتسرب الفتيان لأنهم مضطرون للعمل أو لأنهم يفتقرون إلى المال اللازم لشراء لوازم المدارس، أو لقلة حماسهم لارتياذ المدرسة.

٦٤ - وبالنسبة لصحة الأمهات، هناك أوجه تفاوت شاسعة بين المناطق الجغرافية، يمكن أن تعزى إلى عدم كفاية فرص الحصول على الخدمات النفاسية، ولا سيما في الأماكن الواقعة في مناطق يصعب الوصول إليها، وإلى غير ذلك من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في استخدام خدمات الرعاية الصحية. وعلاوة على ذلك، فإن نسبة كبيرة من المواليد ما زالت تتم في المنزل دون حضور عمال صحيين مهرة ولكن بواسطة ما يسمى القابلات (المشرفات التقليديات أو الشعبيات)، ولا سيما في المناطق التي يتعذر وصول خدمات العمال الصحيين المهرة إليها. ويشير البرنامج الوطني للتسجيل بتحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أن النساء يفضلن الولادة في بيوتهن لعوامل مختلفة، منها ما يلي:

- المعاملة المفتقرة إلى الاحترام التي يتلقينها خارج بيوتهن؛
- انقطاع العلاج المقدم من مقدمي الرعاية الصحية السابقة للولادة والمساعدة أثناء الولادة والرعاية اللاحقة للولادة؛
- بعد المسافة الجغرافية؛
- التكاليف المالية.

٦٥ - وأشير أيضا إلى أن المجموعة الكاملة من خدمات الرعاية المقدمة قبل الولادة غير متاحة للمرأة، ما يعني إضاعة فرص بالغة الأهمية لتحسين الصحة العامة للمرأة وتعزيز تحقيق نتائج أفضل للحمل. وتشمل الشواغل الأخرى أوجه القصور التي تعترى نظام الإحالة الطبية، وعدم استخدام المرافق الصحية بسبب قلة التوعية وتزايد الاحتياجات غير الملباة من خدمات تنظيم الأسرة وتزايد حالات الحمل بين المراهقات.

(هـ) القيود على البيانات

٦٦ - يشكل أيضا عدم توافر البيانات المحدثة المتعلقة ببعض المؤشرات أو إتاحتها في الوقت المناسب تحديا للسياسات والبرامج الفعالة، ويعزى ذلك أساسا إلى الفترات الفاصلة الطويلة في جمع البيانات، والفجوة الزمنية بين جمع البيانات وتجهيزها ونشرها. وعلى سبيل المثال، لا تصدر تقديرات الوفيات بين الرضع والأطفال دون الخامسة والوفيات النفاسية إلا كل ثلاث إلى خمس سنوات. وعلاوة على ذلك، لوحظ عدم وجود أهداف محددة بالنسبة لبعض المؤشرات، مثل العمل في إطار الهدف ١، وفرص الحصول على حيازة مضمونة للأرض في إطار الهدف ٧ (كفالة الاستدامة البيئية)، والغايات الواردة في إطار الهدف ٨. وكان من الجدي بصورة أكبر رصد التقدم المحرز في إطار تلك المؤشرات لو كانت الأهداف محددة بشكل صريح.

٦٧ - كما أن تصنيف البيانات حسب الجنس والمنطقة الجغرافية حيوي في تصميم التدخلات المناسبة. وحاليا، لا تتوفر البيانات المصنفة حسب الجنس إلا فيما يتعلق بعدد من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في حين أن البيانات الوطنية والإقليمية المصنفة جغرافيا متاحة بسهولة بالنسبة لمعظم المؤشرات. ولا تُصدر أيضا هيئة الإحصاءات في الفلبين البيانات على صعيدي الأقاليم والمقاطعات إلا في ما يتعلق ببضعة مؤشرات، ويبلغ عنها من خلال المرصد الإقليمي للأهداف الإنمائية للألفية ومرصد الأهداف الإنمائية للألفية على صعيد المقاطعات/المدن. بيد أن المؤشرات المتوفرة لها محدودة بسبب الافتقار إلى بيانات مصنفة

حسب المقاطعات وعدم توفر البيانات على صعيدي المقاطعات والبلديات. والبيانات غير متاحة إلا في وحدات الحكم المحلي التي استثمرت في إنشاء نظام محلي لجمع البيانات من أجل رصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد المحلي. ونظام الرصد المجتمعي غير متاح أيضا في جميع وحدات الحكم المحلي بسبب القيود المالية. فعدد قليل منها منخرط أصلا في الجولة الثانية من الدراسات الاستقصائية، ولكن معظمها لا يستطيع متابعة الدراسة الاستقصائية الأولى بسبب العوامل المذكورة أعلاه.

(و) الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان

٦٨ - أثر وقوع الكوارث التي من صنع الإنسان والطبيعية أيضا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الفلبين التي هي من أكثر البلدان المعرضة للكوارث في العالم. ويعرض تقرير الفلبين المرحلي الخامس عن الأهداف كيفية تنحو هذه الكوارث إلى نقل الأسر غير الفقيرة إلى دائرة الفقر، أو الأسر الفقيرة إلى المزيد من الفقر.

جيم - الدروس المستفادة

٦٩ - فيما يلي بعض الدروس المستفادة من تنفيذ التدخلات ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية:

- إن تكليف هيئة منظمة، مثل اللجنة المتعددة القطاعات المعنية بالتزامات التنمية الدولية، بقيادة الرصد والإبلاغ بشأن امتثال البلد للأهداف الإنمائية للألفية، مهد الطريق إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الأهداف في المهام العادية للحكومة.
- إن تحديد الوكالات الرائدة حسب مجال كل من الأهداف الإنمائية للألفية المثير للقلق قد يسرّ تعميمها في مهام الوكالات الحكومية المعنية، والاعتراف بالمسؤوليات وتحملها لدعم الأهداف، وتحديد أولويات الأهداف في الميزانية الوطنية. ومع ذلك، تدعو الحاجة إلى استعراض عدد من السياسات المتضاربة والمتداخلة ومواءمتها من أجل كفاءة التنفيذ الفعال.
- الشراكات السلسلة. يتطلب تنفيذ النظم على نحو أكبر من الكفاءة إحاطة جميع أصحاب المصلحة بالحد الأدنى بما التزم كل شريك بالقيام به. ويلزم المزيد من التنسيق المكثف على مستويين، كما يلي:

— فيما بين الوكالات الحكومية الوطنية التي ينبغي لكل منها إطلاع الآخر على مبادراته الرامية إلى توطيد الأهداف الإنمائية للألفية تباديا لازدواجية

ولتحقيق التزامن بين المشاريع بما يتيح للشركاء تحسين عملية تحقيق مجموعة الأهداف. ويمكن أن تتولى وزارة الداخلية والحكم المحلي القيادة في هذا الشأن.

– فيما بين وحدات الحكم المحلي: تعزيز التنسيق فيما بين وحدات الحكم المحلي يمكن أن يزيد احتمالية إضفاء الطابع المحلي بالكامل على الأهداف والغايات. ويمكن لوحدات الحكم المحلي ذات الأداء الأفضل أن تتبادل ممارساتها السليمة مع الجهات التي لا تزال متخلفة عن اللحاق بها. ويمكن لاجتماعات رابطات وحدات الحكم المحلي أن تكون مكانا مناسباً للقيام بذلك.

- إن وضع سياسات من أجل هئية بيئة لتوطين الأهداف مكن وحدات الحكم المحلي من الاضطلاع بدور الجهة الرائدة في تقديم الخدمات من أجل دعم تحقيق الأهداف. ومع ذلك، يلزم تعزيز قدراتها المؤسسية والمالية لكفالة الفعالية في تنفيذ تدابير التدخل.
- توافر البيانات الرسمية أتاح إنشاء نظام لتتبع التقدم المحرز على الصعيد الوطني والمحلي. ومع ذلك، يمكن زيادة تحسين نظام الرصد إذا أتيحت الإحصاءات والبيانات الملائمة في الوقت المناسب والمصنفة حسب الجنس والمنطقة الجغرافية.
- من المهم إتاحة البيانات على الصعيد المحلي لكفالة تنفيذ التدخلات المناسبة. وقد تبين ذلك في خبرات وحدات الحكم المحلي التي استخدمت البيانات المستقاة من نظام الرصد المجتمعي لمختلف الأغراض، بدءاً من وضع خطط التنمية المحلية المؤاتية للأهداف ووصولاً إلى رصد التقدم المحرز. غير أن العديد من وحدات الحكم المحلي لا تزال بحاجة إلى المزيد من التشجيع على الاستثمار في إنشاء نظام لرصد البيانات. وينبغي أيضاً تعزيز القدرات على استخدام البيانات الهادفة إلى تحديد الأولويات وصياغة البرامج والمشاريع الفعالة الرامية إلى دعم الأهداف الإنمائية للألفية.
- من الأهمية بمكان وضع نظام من شأنه أن يوفر قاعدة بيانات للمعلومات عن التقدم المحرز على الصعيد المحلي، والمبادرات التي اتخذتها وحدات الحكم المحلي والاستثمارات المنفذة من أجل دعم تحقيق الأهداف. ويُبرز ذلك الحاجة إلى بذل الجهود من أجل تعزيز تنفيذ نظام الرصد والتقييم الذي تطبقه وزارة الداخلية والحكم المحلي.

- سيكون من المفيد رصد المبادرات المضطلع بها من أجل دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في سياق تقييم المساهمات المقدمة من أجل تحقيق الأهداف. ويلزم تحسين آلية الإبلاغ التي وضعتها الهيئة الاقتصادية والإنمائية الوطنية وإدارة الميزانية والتنظيم لرصد الإنجازات المادية والمالية للحكومة. ومن المجدي أيضا إنشاء نظام لرصد الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال.
- يلزم تعزيز أنشطة الدعوة، في ضوء الحاجة إلى سبل جديدة ومبتكرة لإبلاغ وحدات الحكم المحلي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وبدورها الحيوي في إنجازها. ويتعين نشر المزيد من الأدوات والبرامج التي جرى تطويرها لإضفاء الطابع المحلي على الأهداف من أجل تشجيع تلك الوحدات على الاستفادة من هذه الأدوات.
- استنادا إلى الدروس المستفادة من توطيد الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي أن تُنفذ عملية التوطيد لما بعد عام ٢٠١٥ في وقت واحد في جميع وحدات الحكم المحلي. وينبغي تقديم الدعم وبناء القدرات للوحدات الأفقر والوحدات الأضعف من حيث القدرات.
- الشفافية في الإدارة المحلية: يعد الالتزام السياسي لكبار الموظفين الإداريين المحليين خطوة في هذا الاتجاه. وستجعل الشفافية في الإدارة المحلية المسؤولين المحليين أكثر خضوعا للمساءلة أمام ناخبيهم لجهة تنفيذ برامجهم الإنمائية.
- تعزيز النمو الشامل للجميع حيوي لكفالة حصول الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا على المساعدة الضرورية لمساعدتها على تحسين ظروفها المعيشية. ولذلك ينبغي أن توجه الموارد إلى المناطق المحرومة وتخصيصها لمساعدة أشد فئات السكان ضعفا، من قبيل صيادي الأسماك والمزارعين والأطفال والشعوب الأصلية. وبالنظر إلى أهمية توفير فرص العمل بأجر للفئات الأكثر ضعفا، ينبغي أن يكون إيجاد فرص العمل في صميم استراتيجيات الحد من الفقر.
- حددت خطة تنمية الفلبين للفترة ٢٠١١-٢٠١٦ الأهداف الاستراتيجية الرئيسية التالية لتحقيق النمو الشامل للجميع: (أ) تطوير الهياكل الأساسية على نطاق واسع؛ (ب) معايير الإدارة الأعلى؛ (ج) التنمية البشرية وتكوين رأس المال البشري؛ (د) والتخفيف من وطأة الفقر بشكل مباشر؛ (هـ) وتوفير فرص العمل. وينبغي تشجيع الجهود التعاونية التي يبذلها مختلف أصحاب المصلحة من أجل تحقيق هذه الاستراتيجيات. ومن المتوقع بعد ذلك انخفاض عدم المساواة لأن الحصول على فرص التنمية بات متساويا عبر المناطق الجغرافية وعبر الدخل والنطاق الاجتماعي.

- من الضروري العمل على التقليل إلى أدنى حد من أثر الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان، لأنها تشكل تحديات في النهوض بالحد من الفقر في البلد. وتدعو هذه الشواغل إلى توفير شبكات الأمان اللازمة للحد من حالات انتقال الناس إلى دائرة الفقر.

ثانياً - مجال التركيز المواضيعي

صياغة إطار الفلبين للتنمية المستدامة

٧٠ - تتلخص الرؤية الشاملة للتنمية المستدامة في الفلبين في أن "يعيش كل فلبيني في رخاء وسلام وعدالة وكرامة". وهناك رؤية طموحة والتزام بأن يستفيد كل فلبيني على قدم المساواة من النمو الاقتصادي، وأن يقدر على التمتع بحقوق الإنسان، وأن يحقق إمكاناته بالكامل في مجتمع تسوده العدالة والسلام والتماسك، وأن يجيا في انسجام مع الطبيعة. وهي رؤية تنطلق من الشعب وتتضمن التطلعات المشتركة لمجتمع يُعالي من شأن الأسرة والعلاقات، ويشمل التنوع، ويدعم حقوق الإنسان، ويحترم الطبيعة، ويقدر التعاون.

٧١ - وستتحقق هذه الرؤية من خلال بلورة الخيارات والعمليات والقرارات في إطار المبادئ التوجيهية السبعة التالية التي تعتبر ذات أهمية قصوى في سياق الفلبين:

١ - السلامة البيئية والقدرة الاستيعابية - تسلم التنمية المستدامة بالطبيعة بوصفها مورداً من الموارد المحدودة والضعيفة، فضلاً عن أنها تراث مشترك. وهي تحترم سلامتها ومحدودية قدرتها الاستيعابية في السعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية لضمان استمرار إنتاجيتها، لا للأجيال الحالية فقط ولكن المقبلة أيضاً.

٢ - الأسس القوية للاقتصاد الكلي - تتمسك التنمية المستدامة بالأسس القوية للاقتصاد الكلي، التي تتسم بسلامة البيئات المالية والنقدية ومتانة الموقع الخارجي. وستولد الإدارة المالية السليمة الإيرادات العامة اللازمة لتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للتنمية البشرية والبنية التحتية الجيدة، التي تؤثر على جذب الاستثمار لتكوين رأس المال.

٣ - احترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية - تقوم التنمية المستدامة على احترام الحقوق الأساسية غير القابلة للتصرف لأي شخص، والسعي إلى الوفاء بالاحتياجات الأساسية، والمشاركة الكاملة في حياة المجتمع المحلي، والإنصاف في الوصول إلى سبل كسب العيش والموارد.

٤ - السلام والنظام والأمن - تكفل التنمية المستدامة حق الجميع في التعايش السلمي والأمن من خلال تعزيز علاقات الوثام الاجتماعي عن طريق الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلد والسلامة الإقليمية فيما بين البلدان المجاورة.

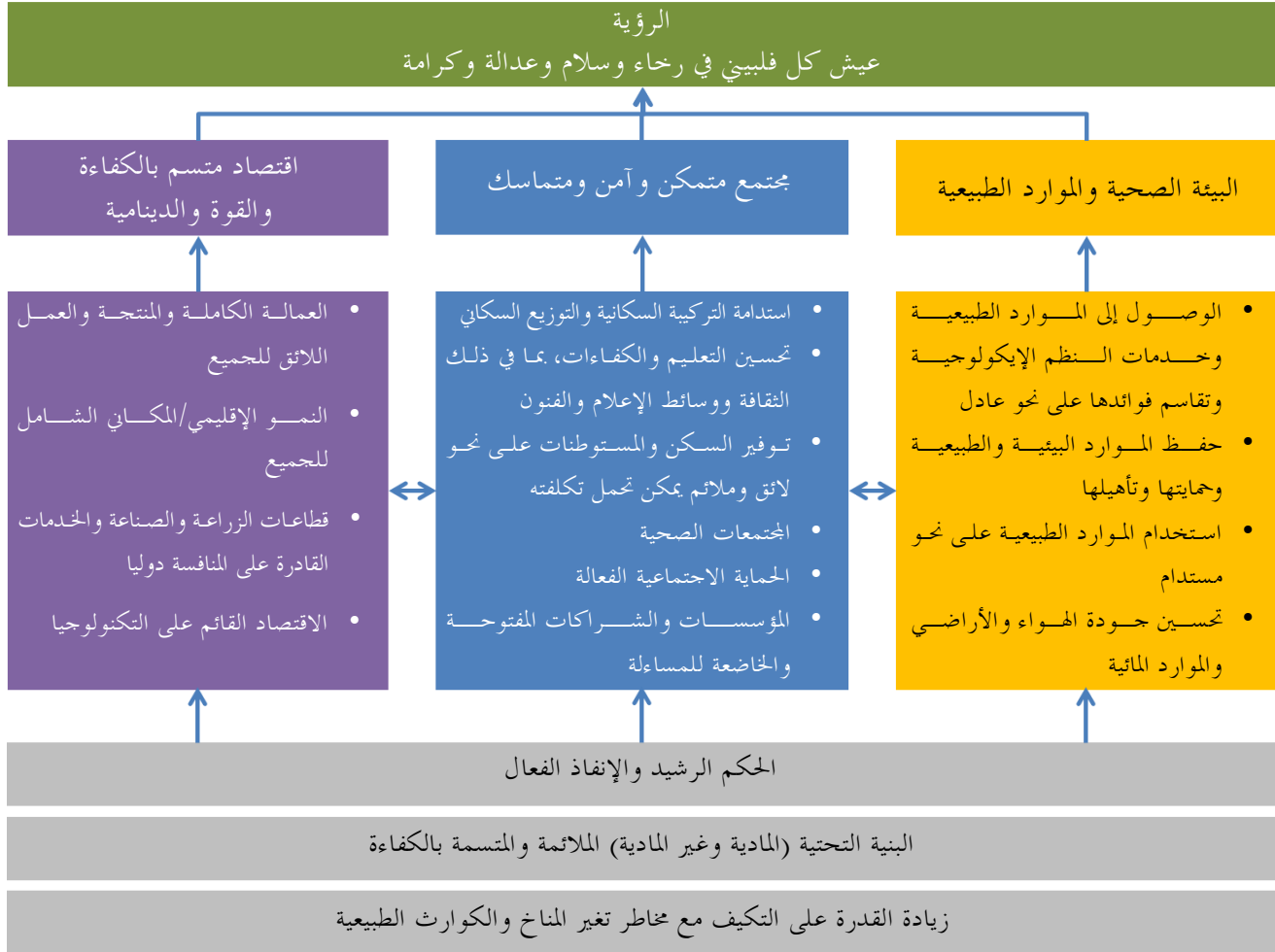
٥ - المسؤولية المشتركة - تكون التنمية المستدامة مسؤولية جماعية مشتركة، وغير قابلة للتجزئة. وتقوم الهياكل والعمليات المؤسسية على روح التضامن والتقارب والشراكة فيما بين الجهات الفاعلة الرئيسية في ميدان التنمية، أي الحكومات ومؤسسات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإنمائية الدولية.

٦ - الحساسية الثقافية والدينية - تحترم التنمية المستدامة التنوع الثقافي والمعايير الأخلاقية والجوهر الروحي للمجموعات الإثنية المختلفة نحو بناء مجتمع متماسك وعادل وسلمي يقوم على حقوق الإنسان. وما يزيد من أهمية ذلك هو اتسام الفلبين بتعدد الأعراق والثقافات والأديان، فهي تحوي أكثر من ١٠٠ جماعة عرقية - لغوية منتشرة في جميع أنحاء الأرخبيل.

٧ - السكان المستقرون - تركز سياسة التنمية المستدامة وتخطيط العمل على فهم الديناميات بين السكان والموارد والبيئة والتنمية. ويكفل السكان المستقرون قدرة الاقتصاد والحكومات والبيئة على تلبية الاحتياجات الأساسية ودعم التغييرات التحويلية نحو مستقبل من الرخاء والصحة والاستدامة.

٧٢ - واسترشاداً بهذه المبادئ السبعة، يركز إطار التنمية المستدامة المقترح على ثلاثة أهداف إنمائية وطنية مرتبطة بركائز التنمية المستدامة التي يعزز بعضها البعض، وهي: النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاستقرار البيئي. ويدعم هذا الإطار إدماج الشواغل البيئية والاجتماعية والاقتصادية على جميع المستويات في عمليات التخطيط والتنفيذ من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية، وتحسين مستويات المعيشة، وحماية البيئة والموارد الطبيعية من أجل مستقبل عادل ومزدهر وآمن لجميع الفلبينيين.

الشكل الرابع
الإطار المقترح للتنمية المستدامة



٧٣ - وبغية تحقيق الرؤية الشاملة، يجري العمل على تنفيذ الأهداف الرئيسية التالية:

١ - إقامة اقتصاد متمسك بالكفاءة والقوة والدينامية لتحقيق الأهداف الرئيسية الأربعة التالية:

(أ) العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع^(١٢)؛

(ب) النمو الإقليمي/المكاني الشامل للجميع؛

(١٢) حددتها منظمة العمل الدولية بأنها مستوى للعمالة يمكن أن يحصل فيه على عمل جميع المستعدين للعمل والقادرين عليه والباحثين عنه.

- (ج) قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات القادرة على المنافسة دولياً؛
- (د) الاقتصاد القائم على التكنولوجيا.
- ٢ - هيئة مجتمع متمكن وآمن ومتماسك، لتحقيق الأهداف الرئيسية الستة التالية:
- (أ) استدامة التركيبة السكانية والتوزيع السكاني؛
- (ب) تحسين التعليم والكفاءات، بما في ذلك الثقافة ووسائل الإعلام والفنون؛
- (ج) توفير السكن والمستوطنات على نحو لائق وملائم يمكن تحمل تكلفته؛
- (د) المجتمعات الصحية؛
- (هـ) الحماية الاجتماعية الفعالة؛
- (و) المؤسسات والشراكات المفتوحة والخاضعة للمسؤولية.
- ٣ - توفير موارد بيئية وطبيعية صحية، لتحقيق الأهداف الأربعة التالية:
- (أ) الوصول إلى الموارد الطبيعية وخدمات النظم الإيكولوجية وتقاسم فوائدها على نحو عادل؛
- (ب) حفظ الموارد البيئية والطبيعية وحمايتها وتأهيلها؛
- (ج) استخدام الموارد الطبيعية على نحو مستدام؛
- (د) تحسين جودة الهواء والأراضي والموارد المائية.

٧٤ - تشمل الشواغل الحاسمة والشاملة التي تعزز الأساس لتحقيق ثلاثة أهداف، كما يلي:

(أ) الحكم الرشيد والإنفاذ الفعال، (ب) والبنية التحتية المادية وغير المادية الفعالة والكافية، (ج) وزيادة القدرة على التكيف مع مخاطر تغير المناخ والكوارث الطبيعية.

٧٥ - وسيكون دعم جميع العناصر بمثابة نظام فعال للرصد والإدارة، وهو إغفال أساسي في جدول أعمال القرن ٢١ في الفلبين. وسيحدد إطار التنمية المستدامة استراتيجيات متوسطة وطويلة الأجل للنهوض بالتنمية المستدامة في المستقبل مع التسليم في الوقت نفسه بأوجه القصور السابقة.

٧٦ - وبغية تنفيذ إطار التنمية المستدامة، تُقترح خطة تنفيذية تدريجية ثلاثية المراحل، تمتد على مدى ٣٠ سنة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٤٦، وتشمل استراتيجيات وغايات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل من أجل تحقيق الرؤية.

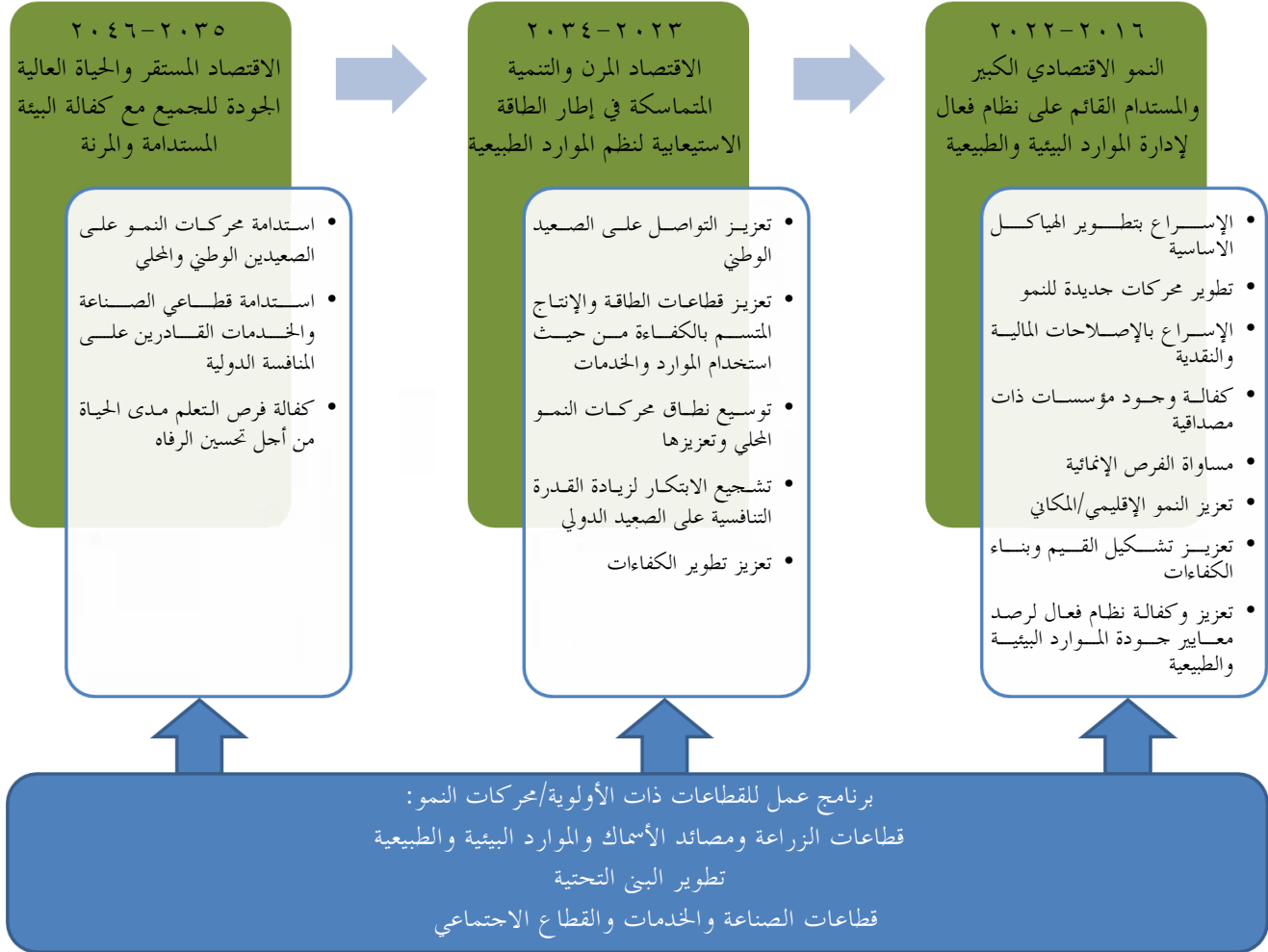
٧٧ - وتهدف المرحلة الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٢) التي ستوجه الخطة الإنمائية المتوسطة الأجل للإدارة المقبلة، إلى الحفاظ على المكاسب التي حققتها الإدارة الحالية باستخدام نظام فعال لإدارة الموارد البيئية والطبيعية. وحُددت توجهات استراتيجية ثمانية على النحو المبين في الشكل الخامس.

٧٨ - وستشمل المرحلة الثانية (٢٠٢٣-٢٠٣٤) توجهاً نحو اقتصاد قادر على التكيف في إطار من التنمية المتماسكة، بما في ذلك مراعاة القدرة الاستيعابية لنظام الموارد الطبيعية. وسوف تدعم ستة توجهات استراتيجية على الأقل هذه المرحلة، التي إما ستوسع نطاق استراتيجيات المرحلة الأولى أو تعززه.

٧٩ - وستستفيد المرحلة الثالثة (٢٠٣٥-٢٠٤٦) من المكاسب التي ستُحقق في المرحلتين السابقتين، وهي تتوخى بلوغ اقتصاد مستقر يوفر حياة عالية الجودة لجميع الفلبينيين، ويكفل وجود بيئة مستدامة ومرنة.

٨٠ - ويلاحظ مع ذلك أن الاستراتيجيات المحددة في المراحل الثلاث لا تزال إرشادية إلى أن يتم تحديد سيناريو التنمية في هذه الفترة، مع مراعاة السياسات والبرامج والأنشطة والمشاريع القائمة والموارد. وستوضع خطة لكل قطاع تراعي الخطط والسياسات والبرامج والمشاريع المواضيعية والمكانية القائمة، تسترشد بسيناريو التنمية.

الشكل الخامس
مراحل واستراتيجيات التنفيذ المقترحة



٨١ - وسيجري إثراء إطار التنمية المستدامة وعناصرها المختلفة من خلال المشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في مراحل مختلفة. وسيكون من الضروري تطويره مع الوقت بحيث يدمج المعارف المكتسبة الجديدة والحقائق المستجدة والتحديات المتغيرة. وسيواصل توسيع نطاق الأهداف والأولويات الاستراتيجية أو تنفيذها، بالتزامن مع التثبيت من صلاحية إطار التنمية المستدامة في قطاعات متعددة في جميع أنحاء البلد، تبعاً لنتائج الرصد والتقييم المقبلة.

٨٢ - وسيلي الموافقة على إطار التنمية المستدامة وضع خطة عمل مفصلة من المقرر أن تكون عريضة القاعدة ومستندة إلى مبدأ التنمية المستدامة الداعي إلى مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين وبناء توافق الآراء. وسوف تصبح الأهداف الإنمائية والأهداف ذات الأولوية والمبادرات الاستراتيجية لإطار التنمية المستدامة الأسس التي سيقوم عليها تحديد الغايات والمؤشرات خلال مرحلة تخطيط العمل. وستكون للغايات آفاق زمنية واضحة، ومؤشرات قابلة للقياس من أجل ضمان المساءلة عن النتائج. ونتيجة للإطار الزمني الطويل الأجل، ستحدد المحطات الرئيسية في فترات محددة لبيان التقدم المحرز في تحقيق رؤية التنمية المستدامة.